الحوكمة العالمية للهجرة البيئية والأمن الاجتماعى:
دراسة تطبيقية على المفوضية السامية لشئون اللاجئين
فى ظل التغيرات المناخية

عبدالمجيد أحمد عبدالمجيد*

استهدفت الدراسة الوقوف على معايير الحوكمة العالمية لدى المفوضية السامية لشئون اللاجئين، فى جانب الهجرة البيئية الناتجة عن التغيرات المناخية، ومدى مساهمتها فى تحقيق الأمن الاجتماعى، وقد انطلقت الدراسة من تساؤل رئيس مؤداه إلى أى مدى يمكن أن تسهم ممارسة معايير الحوكمة العالمية لدى المفوضية السامية لشئون اللاجئين فى تحقيق الأمن الاجتماعى للمهاجرين البيئيين. واعتمدت منهجيًا على منهج تحليل المضمون، بالاستناد إلى دليل تحليل المضمون كميًا، وتحليل مضمون سيمائية القصص القصيرة المنشورة على الموقع الإلكترونى الرسمى للمفوضية كيفيًا، واعتمد التحليل الكمى على طريقة الحصر الشامل لمضامين الموقع الإلكترونى خلال الفترة من (١-٧-٢٠٢٠: ١-٧-٢٠٢٣)، والتحليل النوعى على عينة عمدية للقصص القصيرة قوامها (١٠) قصص خلال نفس الفترة، إضافة إلى استخدام منهج دراسة الحالة بالاستناد إلى المقابلة المتعمقة غير المقننة عبر التواصل الاجتماعى الإلكترونى، لعينة عمدية قوامها أسرتين من المهاجرين بفعل التغيرات المناخية، بالاعتماد على رب الأسرة كوحدة للدراسة. وأوضحت النتائج العامة استناد المفوضية على معايير الحوكمة فى ممارسة أدوراها وإدارتها لأزمات التغيرات المناخية، وقد برزت أهمية معايير المشاركة والمسئولية والشفافية والعدالة فى تدخلاتها، وعبر تلك الممارسات نجحت المفوضية فى إزالة المخاطر المادية وتحقيق الحماية المكانية لمهاجرى البيئة بتقديم الحماية القانونية، وبعض الإعانات النقدية وصقل قدرات المتضررين لحماية بيئاتهم الجديدة، وقد تحقق الأمن الاجتماعى من خلال إمدادات الحماية والأمن كإمدادات المياه، والأدوية وبعض خدمات البنية التحتية كالإنارة والتدفئة ومواد النظافة الشخصية ومواقد الطهى والمصابيح الشمسية، فضلًا عن تقديم أوجه الخدمات الصحية والتعليمية المختلفة، ودورات التدريب والتأهيل للمشاركة فى سوق العمل.

الكلمات الدالة: الحوكمة العالمية، الهجرة البيئية، الأمن الاجتماعى، التغيرات المناخية.

---

* أستاذ مساعد بقسم الدراسات السكانية، كلية الآداب، جامعة المنيا.

مدخل إلى إشكالية الدراسة

على غرار الآثار التى خلفتها التغيرات المناخية فى مختلف قطاعات المجتمع الدولى من إنتاج الغذاء وصحة الإنسان؛ حيث انتشار الأمراض وارتفاع معدلات الوفيات وإلحاق الضرر بالنظم الإيكولوجية والبنية التحتية..إلخ، فإن تغيّر المناخ أضحى محركاً قوياً للهجرات البيئية، لما يسببه من آثار كارثية فى أماكن الإقامة وسبل كسب العيش، وفقدان إمكانية الإقامة فى الأماكن شديدة التعرض للمخاطر البيئية.

وتشير الإحصاءات أن الأحداث المناخية القاسية والنزاعات من أهم دوافع النزوح القسرى على مستوى العالم، وهما مسؤولان معًا عن الحركة السنوية لما يقرب من (٣٢,٦) مليون شخص من منازلهم. كما تزيد الآثار المرتبطة بالمناخ من إجهاد المجتمعات الضعيفة، وهو ما يهدد الأمن الاجتماعى نتيجة مخاطر الصراع والنزوح فى غياب جهود الوقاية الفعالة[١].

وتتطلب عملية التنقل والتكيف مع البيئة الجديدة، تدابير قائمة على إدارة دقيقة نابعة من حوكمة عالمية للقضية ككل، للتأكد من أنها تتم بصورة آمنة ومنظمة وإنسانية. وفى ذات السياق فهناك حاجة مجتمعية ملحة لتحقيق الأمن الاجتماعى لمتضررى التغيرات المناخية، إلا أن مناقشة سياسات إدارة الهجرة البيئية لا تزال فى مهدها، سواء لدى المجتمع الدولى أو الهيئات الدولية المتخصصة.

وبالتالى فإن للحوكمة العالمية دورًا متوقعًا لممارسات تلك الهيئات الدولية المتخصصة للهجرة البيئية عبر أدواتها وسياساتها[٢]، حيث يتحقق من خلالها الأهداف الرامية إلى تقديم المساعدات الإنسانية بعدالة، وتكاتف المشاركة للتأهب والاستجابة الفورية للأحداث المتعلقة بالمناخ. ونظرًا للاهتمام العام بالحوكمة، فقد حرصت العديد من الهيئات الدولية على تبنى هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه، وعادة ما تتضمن تلك المعايير: المعاملة العادلة والمنصفة، والمسئولية، والمشاركة، والرقابة والإدارة، والشفافية...إلخ.

ومن نافلة القول أن ضعف تلك المعايير، يعنى ضمنيًا تراجع الأداء المتوقع، ومن ثم القصور فى تحقيق الأمن الاجتماعى المحتمل للمهاجرين، والمعنى به تلاشى الخطر المادى للأفراد والمجتمعات المهجّرة، وتوفير الحماية المترابطة بعناصر الحياة الاجتماعية؛ فى جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية..إلخ، ولهذا تكمن إشكالية الدراسة فى البحث حول

مدى امتثال المفوضية السامية لشئون اللاجئين فى أداءها لمعايير الحوكمة العالمية؟، وكيف انعكس ذلك فى تحقيق الأمن الاجتماعى للمهاجرين جراء التغيرات المناخية؟.

أولًا: منهجية دراسة العلاقة بين الحوكمة العالمية للهجرات البيئية والأمن الاجتماعى

١- أهمية الدراسة وأهدافها

أ- أهمية الدراسة

- تكمن أهمية الدراسة فى ما يواجهه العالم أجمع من تحديًا كبيرًا تجاه تغيرات المناخ، وقد انعكست تلك الاهتمامات بأطر العمل المشهودة على المستوى الدولى، وكذا الاتفاقيات الدولية والمؤتمرات العالمية التى تسعى جاهدًة نحو تخفيف الأزمة للتكيف مع تأثيرات المناخ؛ بإيجاد حلول وسياسات واستجابات مختلفة فى كل مرحلة من مراحل الهجرة لأجل التكيف مع المخاطر البيئية المناخية.
- تبرز أهمية الدارسة فى حتمية الحوكمة العالمية على الصعيد الدولى؛ التى جعلت الحلول الدولية للمهاجرين البيئيين ضرورية للخروج بالأزمة وتحقيق الأمن الاجتماعى. وبالتالى ربما يصعب تحقيق الأمن الاجتماعى للنازحين بمعزل عن الترابط والتكاتف الدولى.
- لأدوات الحوكمة العالمية أهمية بارزة فى إدارة شئون الهجرة البيئية الناتجة عن التغيرات المناخية على المستوى الدولى، خاصة مع تحليل مدى تطبيقها، وإبراز الدور الذى تلعبه فى جودة الأداء، وطرائق التعامل مع أزمات المهاجرين البيئيين جراء الكوارث المناخية.
- ستقدم نتائج الدراسة خيارات المستقبل دليل استرشادى للمهتمين بقضايا الهجرات البيئية، حول انعكاسات الإدارة بالحوكمة العالمية فى تحقيق الأمن الاجتماعى.

ب- أهداف الدراسة

تستهدف الدراسة رصد مدى تطبيق معايير الحوكمة العالمية لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عند ممارسة أدوارها تجاه الهجرات البيئية الناتجة عن التغيرات المناخية، ومدى مساهمتها فى تحقيق الأمن الاجتماعى، وسوف يتم التحقق من الهدف الرئيس للدراسة من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على مضامين معايير الحوكمة العالمية للهجرة البيئية، من خلال ممارسات وأدوار المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فى ظل التغيرات المناخية.

- الوقوف على أوجه التحديات والعقبات التى تحول دون تطبيق معايير الحوكمة العالمية.
- تقييم مخرجات تطبيق تلك المعايير فى تحقيق الأمن الاجتماعى لدى المهاجرين البيئيين.

ج- تساؤلات الدراسة

تنطلق الدراسة من تساؤل رئيس مؤداه: **إلى أى مدى يمكن أن تسهم ممارسة معايير الحوكمة العالمية لدى المفوضية السامية لشئون اللاجئين فى تحقيق الأمن الاجتماعى للمهاجرين البيئيين؟** ويتفرع من ذلك التساؤل عدة تساؤلات فرعية هى:

- ما ملامح ممارسات الحوكمة العالمية ومعاييرها تجاه الهجرة البيئية لدى المفوضية السامية لشئون اللاجئين؟
- إلى أى مدى أدت ممارسات الحوكمة العالمية ومعاييرها إلى إزالة المخاطر المادية وتحقيق الحماية المكانية لمهاجرى البيئة؟
- إلى أى مدى أدت ممارسات الحوكمة العالمية ومعاييرها إلى تكيف المهاجرين مع البيئة الجديدة وتحقيق الأمن الاجتماعى؟

الإجراءات المنهجية

أ- نوع الدراسة

يمكن تصنيف الدراسة الحالية ضمن الدراسات الوصفية التطبيقية لما تتيحه من رصد لمضامين الحوكمة العالمية والأمن الاجتماعى فى ظل التغير المناخى، وذلك من خلال ممارسات أنشطة المفوضية، وبالتالى بالوقوف على دلالات العلاقة بين متغيرى الدراسة، وتحليل أداء مفوضية شئون اللاجئين لأدوارها تجاه المهاجرين البيئيين.

ب- مستوى التحليل

تستند الدراسة إلى تحليل المستويات الكبرى **Macro-level**، حيث اعتمد الباحث على التحليل فى ضوء السياق المؤسسى العالمى والعابر للحدود لأداء مفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين، سواء تجاه الحوكمة العالمية البيئية، أو الأمن الاجتماعى للمهاجرين البيئيين بالبلدان والأقاليم المختلفة، التى تعرضت لأزمات وكوارث ناتجة عن التغيرات المناخية.

الطريقة العامة للبحث وأدوات جمع البيانات

١- منهج تحليل المضمون

اعتمدت الدراسة على منهج تحليل المضمون بالطريقتين الكمية والكيفية للوصف الموضوعى لأداء المفوضية، وقد تم تطبيق تحليل المضمون باتباع الإجراءات التالية:

أ- تحديد مصدر التحليل وحدوده

قام الباحث بحصر مصدر البيانات التى سيتم تحليل مضمونها من خلال محتوى الموقع الإلكترونى الرسمى للمفوضية على رابط: **https://www.unhcr.org**، خلال ثلاث سنوات فى الفترة من(١-٧-٢٠٢٠م) إلى (١-٧-٢٠٢٣م).

ب- وحدة التحليل

اعتمد الباحث على الموضوع كوحدة للتحليل؛ كونه يحقق أهدافًا كاملة وواضحة لمعايير الحوكمة العالمية، وكذا لمعايير الأمن الاجتماعى.

ج- تصميم التحليل

وقد تم إجراء التحليل فى ضوء المراحل التالية:

- تصميم دليل تحليل المضمون، أو ما يعرف "بكشاف التحليل" بغرض التحليل الكمى لتحديد الفئات الفرعية التى ترتبط بكل متغير من متغيرات وحدة التحليل.
- البحث فى المصادر الرئيسة للموقع الرسمى عن متغيرات الدراسة "الحوكمة العالمية، والهجرة البيئية، والتغيرات المناخية، والأمن الاجتماعى" ثم تصفح وقراءة نتائج محتويات المتغيرات التى سبق تحديدها؛ بهدف التعرف على مدلول المتغير (وحدة التحليل)، وعد وتسجيل تكرارات تلك العبارات المرتبطة بكل متغير على حدا خلال النطاق الزمنى للدراسة.
- التأكد من ثبات التحليل باتباع طريقة "إعادة التحليل" لمحتويات المصادر السابقة بفاصل زمنى مقداره ثلاثة أسابيع بين التحليلين الأول والثاني. وذلك باستخدام معادلة "هولستى" **Holsti**[٣]:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{عدد مرات الاتفاق بين التحليلين الأول والثانى}}{\text{عدد مرات الاتفاق + عدد مرات الاختلاف}}$$

وقد أشارت نتائج المعادلة إلى أن المجموع الكلى لمعامل ثبات متغيرات الدراسة يصل إلى (٠,٨٦) باستخدام المعادلة السابقة. وهى قيمة كافية لأغراض الدراسة، وتشير إلى أن التحليل يتصف بدرجة عالية من الثبات.

د- نوع العينة

اعتمدت الدراسة فى تحليلها الكمى على طريقة "الحصر الشامل" لوحدات التحليل التى جاءت على الموقع الإلكترونى الرسمى للمفوضية خلال الفترة الزمنية للدراسة. أما فى **التحليل الكيفى** فقد اعتمدت الدراسة على القصص القصيرة كوحدة للتحليل، فتلك القصص **Short Stories** أو **المقالات القصيرة Vignettes** يمكن تحليل مضمونها بقياس البنية المعيارية الكامنة وراء الأحداث التى ساقتها لنا فى سياق القضية موضع الدراسة، والغوص فى أعماقها، واستكشاف مدلولاتها المحتملة، مع محاولة ربط النص بالموضوع؛ بمعنى الكشف عن سيمائية القصة أو العلاقات الدلالية غير المرئية داخل النص(٤).

وقد تم الاعتماد على هذه الطريقة من خلال سحب **عينة عمدية** من بين تلك القصص قوامها (١٠) قصص/ مقالات قصيرة. من منشورات الموقع الإلكترونى الرسمى للمفوضية، والتى يخصص لها باب مستقل على موقع المفوضية، ووثقتها بالصور والمدونات خلال الفترة الزمنية للدراسة، وبالتالى سوف يعتمد الباحث على المنهجية المتعارف عليها للتحليل الكيفى لمضمون تلك القصص القصيرة نصًيا إبان الأحدث المناخية، من خلال عرض كل من: عنوان القصة، ومكانها وزمانها، وأهم شخصياتها، وموجز أحداثها وسيمائيتها.

٢- منهج دراسة الحالة

استكمالًا لمنهج تحليل المضمون، فإن الباحث قد فضل الاعتماد على المزاوجة المنهجية من خلال منهج دارسة الحالة، حيث يفضل الوقوف على أداء المفوضية بالإصغاء والتعمق للأسر المنكوبة التى هاجرت وتعايشت مع تجربة الكوارث المناخية، وتدخلت المفوضية لأجل التعاون معها، وبالتالى تحليل واقع التدخل بمعايير الحوكمة وكذا الأمن الاجتماعى لديهم.

وقد توصل الباحث لعينة البحث المقصودة، من خلال الإعلان على موقع التواصل الاجتماعى "فيس بوك" الخاص بفرع المفوضية بمصر على رابط (https://www.facebook.com/UNHCREgypt)، عن رغبة الباحث فى إجراء مقابلات

مدفوعة الأجر لأسرة ينوب عنها رب الأسر كوحدة للدراسة، ممن تعرضوا لكوارث بيئية ناتجة عن تغير المناخ (كالفيضانات أو السيول أو الحرائق أو الأعاصير أو التصحر والجفاف .. إلخ)، ونتج عن ذلك الانتقال القسرى إلى مصر، على أن تكون الأسرة قد تواصلت مع المفوضية السامية لشئون اللاجئين وحصلت على خدماتها، وعليه تم التواصل مع حالتين اثنتين من أرباب الأسر، أجريت عليهم الدراسة الميدانية أحداهما سودانية الجنسية، والأخرى من جنوب السودان، وقد أجريت معهم المقابلات المتعمقة غير المقننة عبر التواصل الاجتماعى الإلكترونى.

وقد قام الباحث بتصميم البنود الرئيسة لدليل **المقابلة المتعمقة غير المقننة (أنظر ملحق الدراسة رقم٣)** لاستبار حالتى الدارسة؛ ورصد ملامح الحوكمة العالمية ومعاييرها، والتحركات السكانية التى حدثت فى ظل التغيرات المناخية، وحالة الأمن الاجتماعى لديهم بعد تدخل المفوضية.

مجتمع الدراسة (المفوضية السامية لشئون اللاجئين)

تعد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة عالمية تكرس عملها لإنقاذ الأرواح وحماية الحقوق وبناء مستقبل أفضل للمجبرين على الفرار من ديارهم. كما تقود الجهود العالمية لحماية اللاجئين والمجتمعات النازحة قسرًا وعديمى الجنسية، وتتمثل رؤية المفوضية فى عالم يمكن فيه لكل شخص مجبر على الفرار أن يبنى مستقبلاً أفضل.

وتعمل المفوضية فى (١٣٥) بلدًا، من خلال تقديم المساعدات المنقذة للحياة، بما فى ذلك المأوى والغذاء والمياه والرعاية الطبية للأشخاص المجبرين على الفرار، حيث تدافع عن حقهم فى الوصول إلى الأمان وتساعدهم فى العثور على مكان يستقرون فيه، حتى يتمكنوا من إعادة بناء حياتهم. وعلى المدى الطويل، تعمل المفوضية مع الدول لتحسين ومتابعة قوانين وسياسات اللاجئين واللجوء، لضمان احترام حقوق الإنسان[٥].

ثانياً: الإطار النظرى فى دراسة العلاقة بين الحوكمة العالمية للهجرات البيئية والأمن الاجتماعى

١- إطار المفاهيم

أ- الحوكمة العالمية

تعرف الحوكمة العالمية على أنها "مجمل العمليات الاقتصادية والسياسية والمدنية المتشابكة، حول أساليب وأشكال الترتيبات الاجتماعية العالمية القائمة على أساس مبدأ التعاون المتشارك". وبالتالى يكمن الهدف من وراء الحوكمة العالمية فى مسئولية التعاون مع مختلف الجهات الفاعلة، سواء بلدان أو منظمات لمساعدة المجتمع الدولى على اتخاذ قرارات فاعلة، بشأن القضايا التى تتمتع بصبغه عالمية(٦).

فالحوكمة العالمية هى النظام الهادف الذى ينشأ من المؤسسات والعمليات والمعايير والاتفاقيات الرسمية والآليات غير الرسمية، التى تنظم العمل من أجل الصالح العام. وتشمل الحوكمة العالمية الأنشطة والممارسات التى تتجاوز الحدود القومية، على المستويات الدولية وعبر القومية والإقليمية.

أما آليات الحوكمة العالمية فتتكون من عناصر وأساليب تشمل معايير متفق عليها، وقواعد متطورة تستند إلى قيم مشتركة، وتوجيهات صادرة عن السلطات الخاصة، وتنفذها الدول عبر مؤسساتها فى نهاية المطاف. كما تتضمن معايير الحوكمة العالمية ضرورة مواءمة القوانين بين الدول والأنظمة الدولية، وشبكات قضايا السياسات العالمية والمؤسسات المختلفة، التى تجمع بين وظائف وكالات الدولة، ومنظمات المجتمع المدنى(٧).

ولهذا فإن مخرجات الحوكمة العالمية تحقق المحافظة على السلام العالمى، والخروج بالمشكلات العالمية والصراعات؛ من خلال توفير مجموعة من المؤسسات الموحدة على المستوى العالمى دون إلغاء الدول القومية. وبالتالى يتجسد مفهوم الحوكمة العالمية فى أداء أدوار العديد من المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة (**UN**)، ومنظمة التجارة العالمية (**WTO**)، والجهات الفاعلة العابرة للحدود(٨).

وغالبًا ما تقاس الحوكمة فى إطار لمجموعة من المؤشرات الفرعية المركبة لما يعرف بأدلة الحوكمة **Governance Index**، ومن بين المعايير الفرعية التى اعتمدت عليها الأدبيات: الشفافية، والمسئولية، والمشاركة، والعدالة(٩).

ويقصد بالحوكمة العالمية إجرائيًا "السلوك الذى يتعين أن تسير عليه المفوضية السامية لشئون اللاجئين والمتضمن معايير الشفافية والمسئولية والمشاركة والعدالة العابرة للحدود، والتى تمكن المفوضية من ممارسة أدوارها بشكل متوازن؛ واتخاذ القرارات التى تحقق الأمن الاجتماعى تجاه كل ما يتعلق بالهجرات البيئية التى أحدثتها التغيرات المناخية".

أما معايير الحوكمة العالمية فتم تحديدها إجرائيًا على النحو التالى:

- **الشفافية Transparency** ويقصد بها نشر وإتاحة وتقديم المعلومات والبيانات، التى تغطى كل ما يتعلق بتدخلات المنظمة تجاه الهجرة البيئية التى تسببها التغيرات المناخية، والتى تسهم فى التدخلات الصحيحة، لاتخاذ القرار تجاه الفئات المستهدفة من متضررى التغيرات المناخية.
- **المسئولية Responsibility** ويقصد بها تحمل الالتزامات وتعبات الأدوار، والمهام الخاصة بالمنظمة والإشراف والرقابة، أمام جميع الأطراف المتشاركة فى قضية الهجرة البيئية التى تسببها التغيرات المناخية.
- **المشاركة Participation وتعنى التعاون الهادف الذى يتيح للأفراد والجماعات المستهدفة من المهاجرين البيئيين، الترابط والتفاعل مع قضاياهم ليكونوا مؤثرين فى تغيير واقعهم بأنفسهم.**
- **العدالة Justice** وهى الحالة التى تتحقق عندما تحترم المنظمة مختلف حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين البيئيين، وبموجبها تتحقق المساواة بين الفئات المستهدفة بموضوعية دون تمييز نوعى أو عرقى أو طائفى أو إقليمى.

ب- الهجرة البيئية

تعرف المنظمة الدولية للهجرة **(IOM)** الهجرة البيئية **Environmental Migration** بأنها "التحركات التى تتم من جانب الأفراد أو الجماعات للتغيرات المفاجئة أو التدريجية فى البيئة، والتى تؤثر سلبًا فى حياتهم أو ظروفهم المعيشية، كمغادرة منازلهم المعتادة، أو اختيار القيام بذلك، إما بشكل مؤقت أو دائم، بما فى ذلك أولئك الذين ينتقلون إما داخل بلدانهم أو خارجها"[١٠].

وثمة جدال حول استخدام مصطلح "المهاجر البيئى" **Environmental Immigrant** الذى يشير إلى كل من غادر إقامته بفعل النكبات البيئية، لما يسببه من اختلاط؛ لأن مصطلح "مهاجر" يستخدم عمومًا لتغطية حالات الهجرة الطوعية، وكون الهجرة هنا غير طوعية فيفضل استخدام

مصطلح "النازح بيئيًا" **Environmental Displaced** للإشارة إلى من تكون هجرته قسرية، ويحدثها بشكل حاسم عامل بيئى.

وقد نتج عن ذلك المصطلح الأخير ما يعرف "باللاجئ البيئى" **Environmental Refugee**، الذى يستخدم أيضًا لوصف الأشخاص النازحين بسبب الكوارث الطبيعية، التى من تسبب فيها الإنسان أو التدهور البيئى، وكذا "اللاجئ المناخى" **Climate Refugee**، الذى يشير بشكل أكثر تحديدًا إلى الحركات الناجمة عن تغير المناخ(١١).

وعندما تحدث الهجرة البيئية بفعل التغيرات المناخية تقع واحدة أو أكثر من النكبات التالية المهددة للأمن الاجتماعى(١٢):

- **فقدان المسكن:** (بسبب فيضان البحر أو الانهيارات الأرضية).
- **فقدان الموارد الحية:** (مثل المياه والطاقة والإمدادات الغذائية أو الوظائف المتأثرة بتغير المناخ).
- **فقدان الموارد الاجتماعية والثقافية:** (كالممتلكات الثقافية أو شبكات الأحياء أو المجتمعات المحلية، لا سيما فى حالة حدوث فيضانات).

ويقصد بالهجرة البيئية إجرائيًا فى دراستنا "التحركات السكانية القسرية التى تحدث داخل حدود الدولة أو خارجها من الأفراد أو الأسر أو الجماعات؛ نتيجة التغيرات البيئية التى حدثت لهم بفعل مخاطر الأحداث المناخية، والتى نتج عنها تلاشى دعائم الأمن الاجتماعى المطلوبة للإقامة والعيش".

ج- الأمن الاجتماعى

يعد اصطلاح الأمن **Security** بصفة عامة من أكثر المصطلحات التى تتسم بالعمومية، باعتباره من المصطلحات واسعة النطاق والمتعددة الاستخدام فى العديد من المجالات، ويقصد بالأمن فى سياقه الاجتماعى تحقيق السلامة والغياب أو الزوال التام للخطر المادى أو الاحتماء منه.

وبالتالى فإن مفهوم الأمن الاجتماعى يعنى به كل الإجراءات والبرامج والخطط السياسية والاقتصادية والثقافية ...إلخ، الهادفة إلى توفير ضمانات شاملة، تحيط كل شخص فى المجتمع بالرعاية اللازمة، وتوفر له سبل تحقيق أقصى تنمية لقدراته وقواه، وأقصى قدر من الرفاهية فى إطار من الحرية والعدالة الاجتماعية(١٣).

وهكذا يقصد بالأمن الاجتماعى التحرر من الخوف أو الخطر الذى يهدد الحياة الاجتماعية للإنسان، والذى يتأتى من خلال مجموعة من الجهود التى تبذلها أجهزة الدولة الرسمية وغير الرسمية، لتوفير الاستقرار الاجتماعى والرفاهية لأفرادها؛ بما يكفل لهم حياة مستقرة توفر لهم أقصى درجة من السعادة والانسجام مع عناصر النظام الاجتماعى(١٤).

ورصد تقرير التنمية الإنسانية لمفهوم الأمن الاجتماعى كمرادف لتحرر الإنسان من كافة التهديدات التى تتعرض لها حياته وحريته عبر الزمان والمكان(١٥).

كما تستخدم بعض التقارير مصطلح "الحماية الاجتماعية "**Social Protection** كمرادف لـ "للأمن الاجتماعى" فمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، يعرفها على أنها "الحماية التى تهدف إلى منع وإدارة المواقف السلبية، والتغلب على كل ما يؤثر فى رفاهية الناس"(١٦).

وبالتالى يقصد بالأمن الاجتماعى من الناحية الإجرائية "كافة التدخلات التى تتم فى صورة برامج ومساعدات وخطط، موجهة لأولئك المهاجرين البيئيين بهدف إزالة جميع صور الخطر والخوف والضرر التى تعرضوا لها فى الجوانب الاجتماعية المختلفة؛ لتكون المحصلة النهائية التكيف وشعورهم بالأمان فى المجتمع الجديد".

١- التوجه النظرى للدراسة

نظرية مجتمع المخاطر العالمى

يستعرض كل من "بيك" **Beck** و"جيدنز" **Giddens** عدد من المخاطر المتجددة، ذات النتائج التى تهدد الحياة العامة والخاصة فى المجتمع المحفوف بالمخاطر، كالكوارث الطبيعية المتكررة من الأوبئة والفيضانات والأعاصير والزلازل، التى هددت البقاء فى أغلب المجتمعات، والمخاطر المصنعة فى المختبرات النووية والكيميائية والطبية الحيوية فى مجتمعنا العلمى الحديث(١٧).

وبشكل أكثر وضوحًا فإن التغيرات المناخية تعد أحد أشكال المخاطر الطبيعية التى تهدد البلدان، باعتبارها قضية تنموية رئيسة يترتب عليها تغيرات واسعة النطاق على المستويات الكونية، وأن احتمالات هذه التأثيرات ومداها غير معروفين جيدًا. فمثلًا ثمة آثار محتملة وحادة للاحترار العالمى منها الفيضانات وانتشار الأمراض والأوبئة، وقسوة الأحوال الجوية، وارتفاع مستوى سطح البحر، وعادة ما يصعب مواجهة أخطار الاحترار هذه، لأن آثارها كثيرًا ما تكون متداخلة وسريعة الانتشار(١٨).

ومن أبرز سمات المخاطر المعاصرة؛ أنها تتخطى الحدود المكانية والجيوسياسية حيث تظهر كمخاطر عالمية لمجتمع كوزموبوليتانى ينسلخ من حدود سيادة الدولة والأمن القومى. لذا يصف "بيك" تلك المخاطر الحديثة بأنها عابرة للحدود المكانية والزمانية، مما يعنى أن نقطة الأصل قد لا تتوافق مع نقطة التأثير. وهو ما يسميه "جيدنز" "المسافة بين الزمان والمكان"[١٩].

وقد أشار "بيك" فى نظريته إلى أن معظم المجتمعات المعاصرة، تشارك فى أشكال مختلفة من إدارة المخاطر الناتجة عن الهجرة. بيد أن الهجرة العابرة للحدود فى حد ذاتها تعد أحد أنماط الخطر.، حيث أدت العولمة إلى إنشاء مساحة عبر وطنية لتيارات الهجرة، وإضفاء الطابع المؤسسى عليها من خلال سياسة الدولة الوطنية مع مصادقة الهيئات الدولية[٢٠].

وفى سياق إدارة المخاطر ومعالجة الهجرات الدولية، يشير "بيك" إلى تزايد المنظمات غير الحكومية، كاستجابةً لعجز مؤسسات المجتمع الصناعى عن تأمين وتعويض ضحايا المخاطر الحديثة[٢١].

وتؤكد نظرية مجتمع المخاطر على أن التحديات الرئيسة التى تواجه صانعى القرار فى مجتمع المخاطر؛ تكمن فى تصميم أطر جديدة من الحماية والأمن تحل محل الأطر غير الفعالة للحماية الاكتوارية (المجدولة)، التى كانت سائدة فى الحداثة الأولية. حيث يجب إعادة بناء عمليات تحديد المخاطر، وإدارة المخاطر، وتقييم أضرارها، وإسناد المسؤولية عن منع المخاطر، وتعويض ضحايا أحداث الخطر مع مراعاة التوزيع المكانى والزمانى والديموجرافى للأضرار الناتجة عنه.

وتتمثل إحدى مخاوف "بيك" الرئيسة فى إنكار المسؤولية داخل شبكة مؤسسات المجتمع المنتجة للمعرفة بشأن المخاطر الحديثة، مما يؤدى إلى تجنب جماعى للمسؤولية عن إدارة المخاطر. وتتجسد اللامسؤولية المؤسسية، إلى جانب فشل المؤسسات الاجتماعية فى الحداثة الأولية، من خلال فشل شركات التأمين فى تقديم التأمين كحماية ضد المخاطر، أو تقديم تعويضات لضحايا أحداث الخطر[٢٢].

ويقصد كل من "بيك" و"جيدنز" **Giddens & Beck** بذلك أن مجتمع المخاطر (العالمى) ليس مجرد "مجتمع تأمينى"، كما الحال فى مخاطر الحداثة الأولية القابلة للتأمين (كالتأمين الصحى، والتأمين ضد البطالة، والتأمين ضد إصابات العمل ..إلخ)، فالمخاطر ذات العواقب الكبرى" و"عدم

اليقين المصطنع" يؤديان إلى تراجع برامج التأمين، بقدر ما يصعب تحديد المخاطر والتنبؤ بها وحسابها[٢٣].

وتعد مشاركة جميع الأطراف إحدى طرائق مجابهة المخاطر البيئية ومخرجاتها لدى "بيك"، حيث يوصى بتقسيم سلطة اتخاذ القرار بين منتجى العلم (العلماء) ومستهلكى العلم (المواطنين). وعليه، فإن إضفاء الطابع الديمقراطى على العلم لا يستبعد الخبراء، بل يجمع بين الخبراء وغير الخبراء فى إطار تعاونى وتواصلى[٢٤].

ويمكن أن نستخلص من المقولات النظرية السابقة جانبين أثنين؛ **أولهما** يؤكد على أن نظرية مجتمع المخاطر تحمل خطاب الاستجابة المجتمعية للتحديات التى تخلفها المخاطر الطبيعية، بعد أن أصبحت تلك المخاطر عابرة للحدود المكانية والزمانية، وبالتالى بات على الحكومات والهيئات الدولية مسئوليات التشارك وتقاسم سلطة اتخاذ القرار؛ لإدارة المخاطر كفعل انعكاسى مطلوب للمخاطر الطبيعية لمجتمع ما بعد التصنيع.

وفى الجانب **الثانى** تفسر لنا نظرية مجتمع المخاطر صعوبة مجابهة المخاطر البيئية بمعزل عن حوكمتها عالميًا، وبالتالى فإن تلك المواجه تحتاج إلى وعى جمعى عبر الفعل التواصلي، يترتب عليه إدارة المخاطر بإضفاء مشاركة الجانبين: المؤسسى الممثل فى (الهيئات الدولية)، والجماعى الممثل فى (المتضررين) لتحقيق الأمن الاجتماعى.

٢- مسح التراث البحثى

يمكننا استعراض الأدبيات البحثية من خلال مسارين اثنين، أحدهما يتضمن الأدبيات التى تناولت أدبيات الحوكمة والهجرة فى ظل التغيرات المناخية، والآخر يطرح لأدبيات أداء المفوضية شؤون اللاجئين. ومن بين الدراسات التى تتبع **المسار الأول**، نجد دراسة "سمية أوشين" (٢٠٢٠) حول العلاقة بين التغيرات المناخية والأمن الإنسانى، التى خلصت إلى أن تفاقم تلك التغيرات واستمرارها يؤثر سلبيًا فى الأمن الإنسانى.

كما أكدت دراسة "عبدالعزيز لعبيدى" (٢٠٢٢) عن حماية لاجئ البيئة على ضرورة حوكمة المنظمات الدولية لتلك القضية خاصة فى عمليات الإغاثة الإنسانية[٢٥]، وفى دراسة "أنوار حسين وآخرون" التى استهدفت تقصى دور الحوكمة فى التكيف مع تغير المناخ، أظهرت نتائجها أن

الحكومة تحتاج إلى سياسة وبرامج ومشاريع قائمة على أسس الحوكمة من المنظور المحلي، حيث أن مشاركة المجتمع المحلى تعد جزءً أساسيًا فى صياغة سياسة التكيف وتنفيذها[٢٦].

وفى الأدبيات الأجنبية نجد دراسة "لأورسولا ترومر وآخرون" التى استهدفت محاولة الإسهام فى فهم الترابط بين تغير المناخ والهجرة والصحة، واستنتجت أن تغير المناخ له تأثرًا سلبيًا على النساء والفتيات فى صحتهن العقلية والجنسية والإنجابية، حيث تدهورت بشدة فى البيئات غير الآمنة[٢٧]. وفى مقالة بحثية لكل من "كريبو وأتاك" تناولت الحوكمة العالمية للهجرة، خلصت المقالة إلى أن هناك حاجة إلى معالجة جادة لقضية الهجرة داخل الأمم المتحدة، لما لها من دورًا بارزًا فى التعاون الدولى[٢٨].

ومن بين الدراسات التى تتبع **المسار الثانى** نجد دراسة "سليمان عثمان وهنا محرز" (٢٠٢١) حول نطاق حماية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لفئتى النساء والأطفال، التى أظهرت نتائجها، أن المفوضية تبذل جهود كبيرة فى سبيل إغاثة الأطفال والنساء من اللاجئين وحمايتهم من أشكال العنف والاستغلال والإيذاء البدنى والاتجار بالبشر[٢٩]. وبالمثل استنتجت دراسة "حسام لعنانى" (٢٠٢٢) أن للمفوضية دورًا فاعلًا فى التعامل مع أزمة الهجرة واللجوء نحو الجزائر فى جوانبها الإنسانية فى ظل غياب قانون وطنى خاص بالهجرة واللجوء[٣٠].

ومن جانب مغاير أكدت دراسة "منى صالح وإبراهيم الحاج" (٢٠٢٠) على قصور أداء المفوضية تجاه اللاجئين الأفغان، وأنها لم تعمل بشكل جدى وفاعل من أجل الوصول إلى حل ينهى أزمة اللجوء الأفغانى[٣١]، بينما نجد فى دراسة "أميرة أبو زريق، ومحمد تركى" (٢٠٢٠) أن للمفوضية دورًا إيجابيًا فى مساعدة اللاجئين السوريين، رغم التأثير السلبى للدعم النقدى والضغوط المالية فى استجابات المفوضية لأزمات اللاجئين[٣٢].

ويمكن القول أن مجمل ما جاءت به الأدبيات بشأن الحوكمة والهجرة البيئية يعبر عن إعادة النظر فى القضية كونها قضية أمنية، وإبراز الفجوة القانونية فى حماية لاجئ البيئة، ومدى الإسهام الإيجابى والفاعل للحوكمة فى التكيف مع المناخ، وتحديات الرعاية الصحية للهجرة المناخية.

وفى ذات السياق، يلاحظ تعدد الأدبيات التى طرحت لأداء وإسهامات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين فى حماية اللاجئين، ولكن تجاه المهاجرين قسرًا بفعل الحروب والنزاعات المسلحة، فضلًا عن طرح الأطر القانونية والآليات التى تعمل من خلالها المفوضية ودون رصد آليات ذلك الأداء فى ظل الحوكمة العالمية، فضلًا عن الإشارة لأهمية الدعم المالى فى استجابات الهيئات

الدولية واتباعها لنُهج الحوكمة، وأهمية تعزيز الشراكة بين الهيئات الدولية المتخصصة، لمعالجة قضايا الهجرة فى سياقها العالمى، من خلال أساليب جديدة للحوكمة ترتكز على الإغاثة الإنسانية.

ثالثاً: تحليل وتفسير بيانات الدراسة

أ- تحليل المضمون كمياً وكيفياً

بالاستناد إلى الفئات الفرعية لدليل تحليل المضمون (بملحق رقم١) يتبين من الجدول رقم (١) أن الحوكمة فى سياقها العام كوحدة أساسية للتحليل، قد جاءت على صفحة المفوضية وفقًا لفئات الموقع الرسمى فى كل من التقارير والمنشورات التى تصدرها المفوضية، وكذا الأخبار والبيانات الصحفية، وجاءت الحوكمة فى فئة التقارير والمنشورات بنسبة (٧٢٪) أى ما يفوق الثلثى. ويعكس هذا أنها كثيرًا ما تعتمد على التقارير والمنشورات التى تصدرها لتوضيح ممارستها للحوكمة، وأهميتها، وكذا الحرص على ممارستها فى كافة أنشطتها، فضلًا عن أن ذلك الجانب كثيرًا ما يشير فى جوانبه إلى الاتفاقيات الرسمية التى تنظم عمل المفوضية، وطرائق إدارتها للقضايا المتنوعة فى إطار السياسات والأطر القانونية التى تستند إليها فى مختلف نشاطاتها، وكذا خطط الاستجابة والتدخل لتوفير جوانب الحماية المختلفة.

كما يوضح الجدول السابق أن الحوكمة قد جاءت فى أكثر من موضوع، وتمثلت هذه الموضوعات حسب ترتيبها النسبى فى المساءلة والإدارة، بنسبة (٢٠,٤٪)، وكل من الحماية والمساعدة، واللجوء والهجرة بنسبة (١٨,٢٪) فى الرتبة الثانية، ثم موضوعات الشراكات ومصادر الدعم بنسبة (١٣,٦٪)، وقضايا النازحون داخليًا بنسبة (١١,٤٪)، وإعادة التوطين (٩,١٪) والبيئة وتغير المناخ (٦,٨٪) وقد جاء فى الرتبة الأخيرة التعليم بنسبة (٢,٣٪).

وبالنظر إلى عينة القصص المختارة للتحليل الكيفى عبر الفترة الزمنية للدراسة، وكما هو مبين فى الملحق رقم (٢)، يمكن تصنيف عينة القصص الخاصة بالتحليل الكيفى على النحو التالى:

- من الناحية الزمنية حدثت قصة واحدة فى العام (٢٠٢٠)، بينما تضمنت عينة التحليل (أربعة) قصص فى العام (٢٠٢١) تم تسجيل ونشر أولها فى شهر يناير وأخرها فى شهر نوفمبر من نفس العام، وبالمثل اشتملت الدراسة على (أربعة) قصص أخرى فى العام (٢٠٢٢) وقد تم تسجيل ونشر أولها فى شهر فبراير، وأخرها فى شهر ديسمبر من نفس العام، أما العام الأخير

(٢٠٢٣) فقد تضمن (ثلاثة) قصص وقعت أحداث أولها ونشرت فى فبراير، وكان أخرها فى شهر أبريل من نفس العام.

- من الناحية الجغرافية فإن أحداث هذه القصص قد حدثت فى (عشرة) بلدان جميعها ضمن البلدان النامية، حيث يتوافر لدى المفوضية مكاتب فرعية تابعة لها بجميع المناطق، ومن بين هذه الدول يوجد سبعة دول بقارة إفريقيا وثلاثة بقارة آسيا.

ويحمل عنوان القصة الأولى: "**لاجئون فى حوار المفوض السامى يعبرون عن قلقهم إزاء الآثار السلبية لتغير المناخ والتدهور البيئى**"، وكان مكانها فكان اجتماعًا افتراضيًا لـ "جيليان تريجز"، مساعدة المفوض السامى لشؤون الحماية، بتاريخ ٢ ديسمبر٢٠٢٠، أما عن أهم شخصيات القصة فهو "بيدال أبراهام": لاجئ من جنوب السودان يبلغ من العمر (٣٣) عامًا ويعيش فى مخيم "رينو" فى شمال شرق أوغندا.

وتدور أحداث القصة حول أن تغير المناخ ووباء فيروس كورونا قد تجاوزا الحدود، ويهددان حياة الملايين من اللاجئون والنازحون فهم أكثر الفئات عرضة للإصابة بالمرض وتأثيرات تغير المناخ فى العالم، حيث يؤكد "بيدال أبراهام" أن زيادة ندرة الموارد بسبب تغيرات المناخ تؤثر على اللاجئين وتتسبب فى توترات مع المجتمعات المحلية المضيفة، حيث أدت تغيرات المناخ والمحددة فى ندرة هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة؛ إلى التأثير فى الثروة الحيوانية والمحاصيل؛ وهو ما أدى إلى انخفاض إنتاج الغذاء والموارد الأساسية للعيش.

أما حول سيمائية القصة فيتضح من سردها أن المفوضية تحذر من مخاطر التغيرات المناخية للنازحين فى ظل وباء كورونا آنذاك، وتحمل هذه التحذيرات الاستعدادات التى يجب أن توفرها المفوضية من إجراءات وتدابير تحقق الحماية للنازحين قسرًا، بالقدر الذى يؤدى إلى توفير إمدادات الغذاء والمياه والأدوية اللازمة لمجابهة تفشى الأمراض وفقدان سبل العيش.

وبالتالى يشكل الحصول على الاحتياجات الأساسية تحديًا كبيرًا، ولا سيما بين الأفراد الضعفاء المعرضين للإصابة بالجائحة، وعليه تناشد المفوضية توسيع نطاق أوجه الدعم المتنوعة بتجمعات اللاجئين، والتى فى حال ندرتها من المتوقع أن يحدث صراع بين هؤلاء المهاجرين البيئيين وسكان المجتمعات المحلية للحصول على تلك الموارد.

أما القصة الثانية فتحمل عنوان" **تغير المناخ والصراع يطاردان النازحين فى بوركينا فاسو**". وقد وقعت أحداثها بقرية "تاوريمبا" فى بوركينا فاسو، بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠٢١، ويمثل أهم

شخصياتها "سامبو مايغا"، ويبلغ من العمر (٤٩) عامًا، أما أحداث القصة فتدور حول رب أسرة يمتلك مساحة من الأرض الواسعة تبلغ مساحتها ستة هكتارات، مع قطعان الأغنام والماعز، ومحاصيل الذرة الرفيعة والسمسم، التى تعد المصدر الرئيس لدخل أسرته، وكان يعتمد بشكل أساسى على الأمطار الموسمية، ونتيجة الجفاف وعدم هطول الأمطار جفت مراعى حيواناته، وكذا المحاصيل، وقد ترتب على ذلك أن نزحت العائلة من منطقة إلى أخرى بحثًا عن الأمان الذى حققته له المفوضية.

أما حول سيمائية القصة فيمكن القول أن المفوضية تساعد أرباب الأسر المنكوبة نتيجة الجفاف؛ بتوفير المأوى اللازم للأسرة فى أماكن أكثر أماناً. وهو ما يعنى أن سبل الحماية المكانية تتحقق مع النزوح إلى بيئات أخرى أكثر أمانًا تتوافر فيها مقومات الحياة وسبل العيش، التى تحتاج إليها الأسر المنكوبة.

ويؤكد ذلك على استدامة وتعزيز الجهود المتواصلة التى تبذلها المفوضية من أجل تحقيق الأمن الاجتماعى، بإزالة المخاطر بجميع جوانبها الإيكولوجية وتحقيق الحماية المكانية، فى جوانبها المتنوعة سواء المادية أو الغذائية أو الصحية، وهو ما يعكس حرص المفوضية على إدارة الأزمة فى أحداث القصة؛ من خلال مسئوليتها فى تحمل الالتزامات وتعبات الأدوار والمهام الخاصة بأنشطتها داخل المجتمعات المستضعفة.

وفى ذات السياق، فإن ملامح الأمن الاجتماعى فى الجانب الكمى لتحليل المضمون قد انعكست فى أكثر من جانب، حيث يبين الجدول رقم (٦) بملاحق الدراسة أن العبارات التى عكست كافة أوجه المساعدات الاجتماعية للأسر والجماعات المنكوبة كانت الأعلى بنسبة (٣٢٪)، يليها تكيف المهاجرين مع البيئة الجديدة بنسبة (٢٩,١٪)؛ مع الأخذ فى الاعتبار أن عمليات التكيف تحدث جراء تدخلات عديدة من جانب المفوضية كبرامج الإدماج، وكذا الأنشطة والممارسات التى تحقق الحماية والرعاية اللازمة للشعور بالأمن.

أما جانب إزالة المخاطر المادية وتحقيق الحماية المكانية فقد جاءت بنسبة (٢٢,١٪)، وهى تتعلق بتوفير البنية الإيكولوجية الآمنة، التى من شأنها التحرر من الخوف مع توفير خدمات البنية التحتية، التى يحتاج إليها المكان الجديد سواء مياه الشرب المأمونة أو الصرف أو مصادر الطاقة، وكذا النقل والاتصالات وجميعها يحقق التكيف مع البيئة الجديد.

أما القصة الثالثة والموسومة بـ "**اللاجئون والسكان المحليون فى موريتانيا يتبادلون آليات التأقلم مع تغيّر المناخ**"، فقد دارت أحداثها بمخيم "أمبرة" للاجئين فى موريتانيا، فى ١٧ يونيو ٢٠٢١، وأهم شخصياتها يدعى "أحمد آغ البخارى"، مالى الجنسية ولاجئ فى موريتانيا منذ العام ٢٠١٢.

ويمكن إيجاز أحداثها فى تكاتف وتشارك اللاجئون مع السكان المحليين بإشراف وإدارة المفوضية لزراعة واستصلاح الأراض، والاعتماد على التقنيات الزراعية فى المناطق المحيطة، وكذا تربية الحيوانات، فضلًا عن التعاون من أجل حماية مخيم اللاجئين والقرى المحيطة به من الحرائق التى أصبحت أكثر شيوعًا بفعل تغير المناخ. وذلك من خلال تدريب عدد من اللاجئين على كيفية إنشاء مناطق عازلة للنيران وإخماد الحرائق بأمان.

وهنا يمكن تأويل ما وراء النص بحرص المفوضية من خلال معيار المشاركة كأحد معايير الحوكمة؛ بأن تسير مختلف أنشطتها بتعزز تكيف اللاجئين فى المجتمعات المضيفة، من خلال التكاتف والتفاعل الاجتماعى مع السكان المحليين سواء فى سبل كسب الرزق لترسيخ ثقافة الاعتماد على الذات وتحقيق الأمن الاجتماعى، أو من خلال التدريب والتأهب على طرائق مجابهة مخاطر التغيرات المناخية بإخماد الحرائق المتوقعة.

ويعنى هذا ضمنيًا أن المفوضية تتبنى نُهج الحماية المجتمعية فى إداراتها مخاطر التغيرات المناخية بمشاركة المجتمعات من خلال السكان المحليين واللاجئين، مما يعزز الدور القيادى لكلاهما كقوة دافعة للتغيير نحو التنمية المستدامة.

وفى ذات السياق يبين التحليل الكمى بالجدول رقم (٢) والخاص بمعايير الحوكمة وتمثيلها التكرارى والنسبى وفقًا للفئات والموضوعات الرئيسة، أن معيار المشاركة يعد الأكثر تمثيلًا فى الفئات الرئيسة بمجموع تكرارى قدره (٢٣١) درجة وبنسبة (٤٦,٦٪) مقارنة بالمعايير الأخرى، وقد جاء بفئة الأخبار والبيانات الصحفية بالنسبة الأعلى (٩٣,٥٪) مقارنة بالفئات الأخرى، أما عن أهم الموضوعات التى جاءت فيها المشاركة كما تعكسها وحداتها الفرعية؛ فى كل ما يتعلق بسبل المشاركة وإتاحة الفرصة لاستقبال التعاون، وتلقى المساعدات وتكاتف الجهود الأهلية مع المفوضية، والشراكات ومصادر الدعم، حيث تسعى المفوضية إلى مشاركة الحكومات المختلفة فى تقديم مصادر الدعم، يلى ذلك موضوعى الحماية والمساعدات والمساءلة والإدارة بنسبة (١٩,٥٪)، و(١٩,٢٪) على الترتيب، وجاءت موضوعات سبل كسب الرزق والصحة العامة والبيئة وتغير

المناخ بنسبة (١٩,٥٪)، لتمثل فى مجموعها نسبة تقارب الموضوعين الأول والثانى من حيث الأهمية النسبية.

ويحمل عنوان القصة الرابعة "**الفيضانات والحرائق والوباء تجلب تحديات جديدة للاجئين الروهينغا فى بنغلاديش**"، وقد وقعت أحداثها بمخيم "كوكس بازار" ببنجلاديش فى ٣ سبتمبر ٢٠٢١م، وبطلتها سيدة تدعى "أسميدا"، وتبلغ من العمر (٣٣) عامًا، حيث تدور أحداث القصة حول إحدى اللاجئات المتطوعات من اللائى تم تدريبهن من جانب المفوضية لإيصال الخدمات الإنسانية فى المخيمات، للجماعات المهاجرة التى اضطرت للفرار من "ميانمار" إلى بنغلاديش، خاصة بعد حدوث فيضانات وانهيارات أرضية أدت إلى مقتل العشرات من اللاجئين، فيما اضطر آخرين إلى مغادرة مساكنهم وممتلكاتهم. وتكريس جهود المتطوعون المؤهلين فى الأماكن الأكثر احتياجًا إلى المساعدة الطارئة، فضلًا عن مراقبة المناطق الأكثر عرضة للفيضانات فى المخيمات عندما تكون الأمطار الموسمية شديدة الغزارة.

وعند الكشف عن العلاقات الدلالية غير المرئية داخل القصة، بمعنى الكشف عن سيمائيتها، نجد حرص المفوضية فى ظل الأزمات المصاحبة للكوارث البيئية، على تطوير إمكانات وقدرات اللاجئين أنفسهم بصقل مهاراتهم وإنتاجيتهم لتحقيق الأمن والاستقرار فى مخيماتهم؛ وبالتالى التكيف مع البيئة الجديدة، ويعد ذلك من أبرز ملامح تحقيق الأمن القائم على المشاركة من جانب اللاجئين من ناحية، ومسئولية إدارة الأزمة فى جوانبها البيئية والصحية والمعيشية من ناحية أخرى، وهو ما يتسق مع المقولات النظرية المستخلصة من النظرية العلمية الموجه للدراسة.

وفى ذات السياق فإن ملامح الأمن الاجتماعى فى الجانب الكمى لتحليل المضمون، والتى يعرضها الجدول رقم (٦)، تبين أن الأمن الاجتماعى قد انعكس فى تنمية قدرات المهاجرين البيئيين وتمكينهم بنسبة (١٦,٨٪) كأحد جوانب الأمن الاجتماعى، وهى تخص كل ما ينمى مهارات اللاجئين فى الجوانب التعليمية والاقتصادية؛ كبرامج التدريب والتأهيل الحرفية، وكذا برامج ممارسة لغة المجتمع المضيف، وغيرها من تدخلات المساعدة وتقديم يد العون لبث الشعور بالأمن الاجتماعى لدى هؤلاء المهاجرين.

وتوسم القصة الخامسة بعنوان "**تضاؤل هطول الأمطار فى شمال الكاميرون يتسبب بموجات نزوح واندلاع الصراعات**"، وقد جرت أحدثها بقرية "ميسيكا" شمال الكاميرون فى ١١ نوفمبر ٢٠٢١.

ويمثل كل من "روبرت ماتي" البالغ من العمر (٦٢) عامًا، و"أسيام بير"، البالغة من العمر (٦٦) عامًا أهم شخصيات القصة، والتى تدور أحداثها فى نشوب نزاع بين بعض الجماعات العرقية والقبائل نتيجة تضاؤل هطول الأمطار وندرة المياه، التى تسببت فى جفاف الأنهار والبرك الموسمية التى يعتمد عليها فى كسب العيش. وهو الأمر الذى دفع إحدى جماعات "الصيادين" إلى حفر أحواض شاسعة لتخزين المياه وزراعة الأسماك فى موسم الجفاف، وفى المقابل تضررت جماعة "رعاة الشوا" فى تدبير احتياجاتهم من المياه للعيش والرعي، وهو الأمر الذى أدى إلى نفوق الماشية خاصتهم، وقد نتج عن ذلك اشتباكات بين الجماعات خلفت (٤٥) قتيلًا و (٧٤) جريحًا. وتعرضت عدة قرى للحرائق، واضطر البعض إلى الفرار لمناطق أخرى داخل البلاد بينما غادر البعض الأخر إلى دولة تشاد.

وتعكس سيمائية القصة أن الصراع على امتلاك المياه والمسطحات المائية وسهول الفيضانات بين الجماعات أصبح من أشد أنواع الصراع المؤدى للموت، أو النزوح داخليًا أو خارجيًا، ففى ظل التغيرات المناخية التى حولت المناطق الخضراء إلى مناطق جافه، لم يعد سبيل لدى هذه الجماعات سوى التكيف من التغيرات المناخية، بجانب تدخل المفوضية بأدوات الحوكمة لإعادة الحياة والاستقرار والسلام من جديد بين هذه الجماعات، مع اتخاذ التدابير التى تحقق التنمية والتعايش السلمى فى المنطقة.

وقد كشف تحليل المضمون فى جانبه الكمي، عن أن التغيرات المناخية يترتب عليها النزوح الداخلي، فبيانات الجدول رقم (٤) توضح أن هناك نمطين للهجرة البيئية التى تحدث بفعل التغيرات المناخية، يمثل النمط الأول النزوح الداخلى وهو الاكثر تحققًا بنسبة (٥٧,٥٪)، وهذا النمط يتعلق بجميع المهاجرين النازحين بسبب الأضرار البيئية داخل الحدود الوطنية بجميع البلدان التى تعمل بها المفوضية خلال الفترة الزمنية للدراسة.

أما النمط الثانى فتمثل فى الهجرة البيئية الدولية، وقد جاءت فى الترتيب الثانى بنسبة (٤٢,٥٪)، لأنها تشمل جميع التحركات التى تتم من جانب الأفراد والجماعات؛ وينتج عنها تخطى الحدود الوطنية. وفى جميع الأحوال يكون وراء كلا النمطين العديد من الخسائر التى تخلفها مخاطر التغيرات المناخية.

ويحمل عنوان القصة السادسة "**المجتمعات السكانية فى النيجر تتكيف مع النزوح وتغير المناخ**"، وجرت أحداثها ببلدة "والأم" بدولة النيجر فى ١١ فبراير ٢٠٢٢، وبطلتها سيدة تدعى "ربيع سالى"، وتبلغ من العمر (٣٥) عامًا.

ويستخلص من أحداثها أن عدم الاستقرار السياسى والهجمات المتكررة، أدت إلى نزوح المواطنة من بلدتها التى تقع على الحدود مع مالي، مع أسر وجماعات أخرى من اللاجئين الماليين والنيجريين للمنطقة الحالية (والأم)، وبُعيد الإقامة واجهتهم مع السكان المحليين مشكلات الجفاف وارتفاع درجات الحرارة وتضاؤل الموارد الناتجة عن تغير المناخ؛ مما دفع المفوضية لإقامة مشروع "حديقة سوق والأم" الذى يستهدف مجتمع الاعتماد على الذات بتعلم طرائق الزراعة والرى بالتنقيط، ومن خلال التفاعل بين السكان المحليين واللاجئين؛ سادة روح الترحيب والتسامح والتعايش بين الجميع.

ومن الأحداث التى ساقتها القصة فإن سيمائيتها تكمن فى أن التفاعل المتبادل، القائم على التكافل والمصالح المشتركة، بين السكان المحليين واللاجئين أدى إلى تعزيز المشاركة بين الجماعات الاجتماعية، وتدعيم قدرتها على التكييف مع الأوضاع الاجتماعية والبيئية، كما أسهمت تدخلات المفوضية ببرامجها ومشروعاتها من الناحيتين التنظيمية والإشرافية، بدور ملحوظ فى تمكين النساء فى سوق العمل واستقلالهن اقتصاديًا بما يتربحن من جراء المحاصيل والفواكه التى يطرحونها فى سوق البيع. ويتفق ذلك مع ما جاءت به نظرية مجتمع المخاطر حيث يتواجب على الهيئات المعنية بمجابهة المخاطر الحديثة بتصميم أطر جديدة من الحماية والأمن، تحل محل الأطر التقليدية وتكون قائمة على تشارك المسئولية من الجماعات المستهدفة.

أما القصة السابعة فعنوانها "**الفيضانات الكارثية فى باكستان تتسبب فى تشريد اللاجئين والسكان المحليين**"، ووقعت هذه القصة فى قرية "خيشجي" شمال غرب مقاطعة "خيبر بختونخوا" بباكستان، ومن أهم الشخصيات فى القصة رب أسرة يدعى "بهادور خان" البالغ من العمر (٦٠) عامًا، وتقص أحداثها بأن هذا الرجل كان يعيش فى مقاطعة "كونار" فى أفغانستان، ثم انتقل لاجئا إلى باكستان مع العديد من اللاجئين بحثا عن الأمان. ويمتهن رعى الأغنام، وقد ساوره القلق بشأن فقدان الأمن الاجتماعى له وأسرته، حيث جرفت مياه الفيضانات منزله المتواضع إلى أن تمكن موظفو المفوضية من إنقاذه، وكان مع غيره يفتقدون إلى الاحتياجات الأساسية من الأسّرة والمياه الصالحة للشرب والطعام والمرافق الطبية ومصادر الطاقة.

تدخلت المفوضية بالتنسيق مع اللجنة الوطنية الباكستانية لإدارة الكوارث، ووكالات الإغاثة الأخرى لتقديم عدد من الخيام ومواد الإغاثة؛ مثل القماش والمشمع ومواد النظافة الشخصية ومواقد الطهى والبطانيات والمصابيح الشمسية وحصائر النوم، كما تم توزيع آلاف الأكياس لمساعدة الأسر على بناء سواتر دفاعية من الرمل حول منازلهم. كما قدمت المساعدة للمجتمعات المضيفة، وكذا القرى التى يقطن فيها اللاجئون.

وتتجلى سيمائية القصة هنا فى أن المفوضية لا تستطيع العمل بمعزل عن تقاسم المسؤولية من الحكومات الوطنية، وكذا مؤسسات المجتمع المدنى والبلدان المقدمة للدعم والإعانات المادية المتنوعة، وفى حال توجيه تلك المساعدات والخدمات بالتنسيق والتشاور يراعى بعد المساواة والعدالة الاجتماعية فى تحقيق أوجه الأمن الاجتماعى المختلفة، حتى وإن قدمت تلك الخدمات للسكان المحليين، ممن لا تختلف أوضاعهم المعيشية عن أولئك المنكوبين من اللاجئين، وبالطبع سيحقق ذلك الاندماج الاجتماعى وتعزيز المشاركة والمواطنة والتسامح بين الجميع.

ويلاحظ أن معيار المسئولية بالجدول رقم (٢) قد جاء فى الترتيب الثانى لدى الفئات الرئيسة للحوكمة العالمية بمجموع تكرارى قدره (١٦٨) درجة ونسبة (٣٣,٩٪)، ورغم ذلك يمثل معيار المسئولية التوزيع النسبى الأعلى من حيث الموضوعات التى جاءت به بنسبة (٤٧,٨٪)، ويليه بعد المشاركة سالف الذكر فى الرتبة الثانية. وكانت أهم الموضوعات التى جاءت فيها المسئولية وفقًا لوحداتها الفرعية المساءلة والإدارة بنسبة (١٨,٨٪)، والحماية والمساعدة بنسبة (١٧,٥٪)، والشركات ومصادر الدعم بنسبة (١٦,٤٪) والهجرة واللجوء بنسبة (١١,١٪).

وتحمل القصة الثامنة عنوان "**الصوماليون يفرون من الجفاف والصراع إلى مخيمات داداب فى كينيا**"، وقد دونت تلك القصة من قلب مخيمات اللاجئين فى "داداب"، فى ١٣ ديسمبر ٢٠٢٢. وبطلها "ديكو ديرو علي" وهو رب أسرة لأربعة أطفال، وتحكى القصة عن أسواء فترة مرت بها الصومال من جفاف نتيجة عدم هطول الأمطار لمدة ثلاث سنوات؛ مما أدى إلى انتشار المجاعات وعبور الأسر والجماعات إلى كينيا المجاورة، للوصول إلى مخيمات اللاجئين فى داداب، وكان من بينهم "ديكو" وأسرته باحثين عن الأمن الاجتماعى. حيث تدخلت المفوضية بتوفير المساعدة النقدية ومياه الشرب ومرافق النظافة، فضلًا عن الخدمات التى تستهدف الفئات الأكثر ضعفًا، مثل الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية. ورغم ذلك تعانى المفوضية من نقص التمويل الذى يعوق جهود الاستجابة المطلوبة.

وتتضح سيمائية القصة هنا فى تجديد المفوضية ندائها بتشارك المسئولية من خلال الشفافية والوضوح، فى احتياجها إلى مزيد من التمويل والمساعدات فى ظل تراجع المساعدات المادية والعينية من جانب الدول المناحة، فالإمدادات الطبية وتوفير الاحتياجات اليومية يحتاج إلى وفرة متوازية مع الأعداد المتزايدة من لاجئ الأحداث البيئية والصراع، خاصة وأن من بينهم الأطفال والنساء وكبار السن المحتاجين للتدخل السريع إبان الوصول والإقامة.

وهنا يمكن القول أن المفوضية تأخذ فى اعتبارها عامل إنكار المسؤولية، الذى يمثل أحد معاول فشل المؤسسات الاجتماعية فى الحداثة الأولية لمجابهة الخطر وفقًا لنظرية "مجتمع المخاطر العالمى"، وبالتالى بات على مجتمع ما بعد التصنيع حشد جميع إمكاناته من التمويل والقدرات المتاحة لمواجهة أضرار التغيرات المناخية.

ويتطابق ذلك مع دراسة "أميرة أبو زريق، ومحمد تركى" (٢٠٢٠) حول التأثير السلبى للدعم النقدى والضغوط المالية فى استجابات حوكمة المنظمات الدولية للتغيرات المناخية.

على الجانب الأخر تشير بيانات التحليل الكمى إلى أن معيار الشفافية بالجدول رقم (٢) يعد الأقل تمثيلًا بين مضامين الفئات والموضوعات التى يشملها الموقع، حيث جاء بنسبة (٨,٧ ٪) مقارنة بالمعايير الأخرى بالجدول رقم (٣). فضلًا عن أنه تمثل فقط فى جانبى التقارير والمنشورات بنسبة (١١,٦٪)، والأخبار والبيانات الصحفية بنسبة (٨٨,٤٪)، وفيما يتعلق بجانب الموضوعات فلم يمثل سوى توزيع تكرارى قدره (١٢٣) بنسبة (٧,٩٪)، وهى النسبة الأقل من بين المعايير الأخرى، أما معيار الشفافية فتمثل فى موضوعات التمويل بنسبة (٢٦,٨٪) والمساءلة والإدارة بنسبة (٢٦,١٪)، ثم موضوعات الهجرة واللجوء بنسبة (١٣,٨٪)، وكل من البيئة وتغير المناخ والشراكات ومصادر الدعم بنسبة (٨,٩٪) على الترتيب.

أما القصة التاسعة والموسومة بـ "**عائلات تصارع من أجل البقاء خلال أبرد فصول الشتاء فى أفغانستان منذ عقد**"، فقد سجلتها المفوضية بمقاطعة "باميان" أعلى مناطق أفغانستان وأشدها بردًا، وذلك في٢ فبراير ٢٠٢٣. وقد أدرج موظفى المفوضية للحالة المدون عنها اسم مستعار يدعى "فاطمة" لأسباب تتعلق بالحماية، وتتمحور وقائعها حول الطقس القاسى الذى أصاب أشد الناس فقرًا وضعفًا مثل "فاطمة"، وجاء فى وقت يعانى فيه العديد من الأفغان أزمات اقتصادية سيئة، ولأسباب أسرية انتقلت الحالة إلى مكان يعد من أشد الأماكن برودة؛ مما شكل خطرًا عليها وعلى طفلاها الآخران، خاصة وأنها لا تملك مسكن مؤهل لأساسيات الحياة التى تحقق لها الأمن

الاجتماعى، وبعد أن رصدت المفوضية الحالة المزرية التى تعيشها الأسرة التى تعد على هاوية المجاعة ومعاناتها من التغيرات المناخية، التى أدت إلى صعوبة العيش فى الشتاء القارس، قدمت المفوضية مساعدات نقدية عاجلة، لمساعدتها خلال فصل الشتاء، إضافة إلى بعض المتطلبات الأخرى للتدفئة.

أما البنية الكامنة وراء الأحداث التى ساقتها لنا سيمائية القصة، فتتمثل فى وقع الهجرة القسرية حيث أن الحالة قد أُجبرت على النزوح الداخلى مع أسرتها الصغيرة، وكونها غير مؤهلة للدخول فى سوق العمل لغياب أدنى اهتمامات تمكين المرأة والأسر التى تترأسها النساء فى هذا المجتمع، نتج عن ذلك عدم وجود مصدر للرزق، وبالتالى عانت الأسرة من العيش فى فقر مدقع وشتاء أشد قسوة، ومع حرمان جميع أعضائها من الاحتياجات الضرورية للأمن الاجتماعى من مسكن وطعام وكساء وتدفئة، تدخلت المفوضية بأن قدمت المساعدات المادية والعينية ورغم ذلك لا تزال الحالة تعيش على حد الكفاف.

كما أن ما دار من أحداث بالقصة يتفق ودراسة "سليمان عثمان وهبا محرز" (٢٠٢١) حول نطاق حماية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لفئتى النساء والأطفال، وما تبذله من جهود لإغاثة الأطفال اللاجئين والنساء اللاجئات وحمايتهم من أشكال العنف والاستغلال والإيذاء البدنى والتعذيب والاتجار بالبشر.

وهذا ما تؤكده بيانات الجدول رقم (٥) بتحليل المضمون الكمي، حيث أن الأحداث المناخية دائما ما تنتهى بفقدان المسكن وقد تمثلت تلك المخاطر بنسبة (٤١,٥٪)، يليها فقدن الموارد الحية بنسبة (٣٤,١٪)، والتى يمكن أن تكون أراض زراعية أو ثروة حيوانية أو داجنة، وكذا الخامات الصناعية المخصصة لكسب الرزق، فضلًا عن الممتلكات الأخرى، أما فقدان أحد أفراد الأسرة فقد جاء بنسبة (١٦,٣٪)، وفقدان أحد المقربين من الأصدقاء والجيران فقد جاء بنسبة (٨,١٪).

أما عنوان القصة العاشرة والأخيرة فكان "**الجفاف يتسبب فى نقص غذائى يهدد حياة اللاجئين فى إثيوبيا**"، وقد سجلت تلك القصة من مخيم "ملكاديدا" للاجئين فى المنطقة الصومالية الواقعة شرق إثيوبيا فى ١٣ أبريل من العام ٢٠٢٣.

وشخصية تلك القصة لسيدة تدعى "سميرة عبدي" وتبلغ من العمر(٢٨) عامًا، ويقص مضمونها عن أنه منذ عام ٢٠١٩، تسببت خمسة مواسم متتالية من احتجاب هطول الأمطار، فى جميع أنحاء القرن الإفريقي، فى وقوع جفاف هائل أثر على ملايين الأشخاص فى المنطقة. فقد

جفت مصادر المياه، وتلفت المحاصيل وهلكت الماشية، وضعفت قدرات السكان على إعالة أنفسهم، وهو ما أجبر الحالة المذكورة سلفًا، على الفرار من منزلها فى جنوب الصومال إلى مخيم "ملكاديدا" للاجئين. وبالتالى عملت المفوضية مع المنظمات غير الحكومية الشريكة لتقديم المساعدة بأشكالها المختلفة.

وهنا يمكن التأويل بأن الجفاف المستمر لمواسم متتالية مع عدم وجود مصدر ثابت للدخل قد نتج عنه؛ ندرة مصادر الغذاء وتعرض أرباب الأسر وذويهم من الأطفال إلى سوء التغذية والمجاعات، ويعد عدم إمداد الأسر وأطفالهم بالمؤن والموارد الغذائية أحد أهم صور الشعور بعدم الأمان، وبالتالى فإن المحصلة كانت ارتفاع معدلات سوء التغذية، وهنا برز دور المفوضية فى تمكين اللاجئين والمجتمعات المحلية من تلبية احتياجاتهم، من خلال تقديم المساعدات المنقذة للحياة، وتدعيم الأنشطة المدرة للدخل لتمكين الأسر وتكيفهم مع الأوضاع الجديدة من الأزمة، وهو ما يعنى زوال الرغبة فى العودة الطوعية أو إعادة التوطين لموطن آخر.

ويمكن القول أن البلدين اللذين وقعت فيهما القصتين الأخيرتين يفتقران لسياسات تمكنهما من التعامل مع الهجرات القسرية الناتجة عن التغيرات المناخية، حيث يلاحظ من أحداث القصة خواء أدوار المؤسسات الحكومية وتدخلات الدولتين، مما يعنى عدم بناء سياسة وطنية لحوكمة الهجرة البيئية، يشرف على صياغتها وإدارتها وتطبيق معاييرها خبراء من الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة، للتعامل مع المتضررين لتقديم أوجه أدنى مستويات الرعاية الأولية فى جوانبها النفسية، والصحية والاجتماعية، ونتج عن ذلك أن عملت المفوضية بمفردها فى كلا البلدين.

كما يتفق ذلك مع دراسة "أنوار حسين وآخرون" (Hossen et al. ,2022)، التى استهدفت تقصى دور الحوكمة فى التكيف مع تغير المناخ، واستنتجت مدى حاجة الحكومات المحلية إلى سياسات وبرامج ومشاريع، مع أساليب الحوكمة التى تحقق التكيف مع الأضرار البيئية الجديدة.

وبالتالى تعكس القصتين الأخيرتين بعضًا من ملامح الحرص على تحقق العدالة كأحد معايير الحوكمة فى تحقق الأمن الاجتماعى، ورغم ذلك فإن معيار العدالة من الناحية الكمية لتحليل المضمون قد جاء فى الرتبة قبل الأخيرة بالجدول رقم (٢) من حيث الفئات الرئيسة ولم يتم التطرق له سوى فى الأخبار والبيانات الصحفية بتوزيع تكرارى قدرة (٥٤) درجة، ولا يمثل ذلك سوى (١٠,٩٪) بالجدول رقم (٣). ورغم ذلك تتنوع الموضوعات التى أشارت لمعيار العدالة حيث نجده فى موضوعات إعادة التوطين، والبيئة وتغير المناخ بنسبة (١٩,٨٪) و (١٩٪) على

الترتيب، وبينهما مواضيع الحماية والمساعدة بنسبة (١٤٪)، وسبل كسب الرزق بنسبة (١١,٦٪)، وربما يعود ذلك إلى أن قضية العدالة عادة ما تتشابك مع الجوانب الاجتماعية لتحقيق المساواة، وكل ما يتعلق بسبل الحماية لدى المتضررين بيئيًا واجتماعيًا واقتصاديًا.

ب- حالتى الدراسة

تحمل الحالة الأولى الجنسية السودانية، ولم يسبق لها أن تعرضت للنزوح الداخلى أو الهجرة لأيًا من الدول المجاورة، بينما كانت الحالة الثانية التى تحمل جنسية جنوب السودان من ضمن اللاجئين المقيمين بالسودان بولاية الخرطوم، وانتقلت كلتا الحالتين مع أسرتيهم إلى مصر عبر الحدود الجنوبية لمصر حيث أمضت كلتا الحالتين قرابة ثلاث سنوات ونصف.

ويصل عمر رب الأسرة الأولى (ح. إ) إلى (٥٢) سنة، وكان يعمل مزارع فى أرض يمتلكها، وهو رب أسرة لأربعة أبناء ووالدتهم مازالوا جميعًا على قيد الحياة، ورغم أنه لم ينال قسطًا مناسبًا من التعليم؛ إلا أنه يجيد القراءة والكتابة حيث أمضى فى تعليمة قرابة اثنتى عشر عامًا.

وكانت الأسرة تقيم بالسودان فى ولاية "الجزيرة" فى منزل متواضع الإمكانات، غير أنها كانت آمنه مستقرة قبل هطول الأمطار الموسمية فى سبتمبر من العام ٢٠٢٠، والتى تسببت فى حدوث السيول والفيضانات، ونتج عنها انهيار الطرق والمبانى والمحال التجارية وكذا الأراض الزراعية.

أما الحالة الثانية (ب. ف) فقد وصل لمنتصف العقد الرابع من العمر وكان يقيم بأسرته فى ضواحى "جوبا" العاصمة ونال تعليمة بالعربية التى يجيدها كتابة وتحدثًا بطلاقة، إضافة إلى اللغة النيلية الشرقية، وكان يعمل فى صيانة الدرجات غير البخارية بجانب الزراعة، قبل أن ينتقل وأسرته المكونة من خمسة أبناء ووالدتهم إلى الخرطوم بصفته لاجئا.

ويذكر أنه انتقل فى البداية من جنوب السودان مع أعداد غفيرة كلاجئين؛ نتيجة الحرب الأهلية والصراعات الداخلية التى ضربت بلدته، حيث كان وأسرته على مرمى النيران والصراع الذى تعرضت له العاصمة "جوبا" منذ أكثر من عقد من الزمن، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها عانى وأسرته من المجاعة والبطالة وتردى الأوضاع المعيشية، وفى العام(٢٠١٣م) لم يفكر فى العودة بعد الإقامة فى السودان قبل الأزمات الطبيعية والسياسية المتتالية التى لاحقتها فى السنوات الأخيرة.

ويذكر رب الأسرة أنه بعيد الانتقال من جنوب السودان إلى السودان وإقامة الأسرة بمخيم "التكامل" بالخرطوم، تعرض للعديد من الأزمات التى حالت دون التكيف والشعور النسبى بالأمان واستقرار الأوضاع المعيشية بالمخيم، حيث عانت الأسرة من ندرة إمدادات المياه الصالحة للشرب والطعام، وكذا التدخلات الضئيلة لمؤسسات الإغاثة والمجتمع المدنى بما فى ذلك المفوضية السامية لشئون اللاجئين، إضافة إلى عدم تقبل الكثير من المواطنين لوجود لاجئين من جنوب السودان فى الولاية. ونتج عن ذلك شعور الأسرة بجميع أعضاءها بالاغتراب والعزلة، رغم استمرار الإقامة والعيش، إلى أن حدثت كارثة فيضانات العام (٢٠٢٠م).

الحركات السكانية التى حدثت بفعل التغيرات المناخية

وحول التنقلات التى حدثت للأسرتين جراء التغيرات المناخية، فيؤكد رب الأسرة الأولى أنهم انتقلوا مباشرة من السودان إلى مصر عبر معبر "أرقين" البرى نتيجة الفيضانات التى حدثت، لذا فإن الهجرة البيئية لتلك الأسرة تعد دولية مباشرة.

وبسؤال رب الأسرة حول أسباب تفضيل قرار الهجرة الدولية عن استمرار البقاء فى ولايات أخرى بالسودان ليكون قرار الهجرة داخليًا، فأجاب مبررًا بسببين أولهما: تردى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية فى السودان خلال تلك الفترة؛ حيث لم تتوافر مقومات واستعدادات مجابهة الأزمات البيئية كالفيضان، إضافة إلى أنه قد لاحظ العديد من الأسر التى يساورها القلق بشأن استمرار البقاء واختيار الانتقال لمصر وطلب اللجوء بمساعدة المفوضية.

ومن تتبع السرد التاريخى لتنقلات الأسرة الثانية تبين أنها انتقلت من جنوب السودان إلى مكان مغاير لمخيم اللاجئين، لأسباب بيئية أهمها الحرائق وندرة المياه، ثم الهجرة البيئية الدولية إلى مصر بفعل الفيضانات التى حدثت، وإن كانت هناك أسباب أخرى ذكرها رب الأسرة أهمها؛ تأزم الأوضاع الاقتصادية وزيادة حدة الفقر والجوع وانتشار البطالة سواء بين السكان المحليين أو اللاجئين من البلدان الأخرى.

وقد تعرضت الأسرتين كحال ألاف الأسر للعديد من المخاطر والمشكلات الناتجة عن الفيضانات قبل اتخاذ قرار الهجرة أهمها:

- الأضرار التى لحقت بالمنازل ونتج عنها فقدان المأوى بمسكن آمن يتمتع بالخصوصية، حيث لجئت حالتى الدراسة مع غيرهم إلى الأماكن المترامية الأطراف، التى لم يلحق بها الضرر للاحتماء، فى ظل غياب الإمدادات الغذائية والدوائية والأمن.
- فقدان وسائل العيش الأساسية من المياه الصالحة للشرب والكهرباء والكساء، وكافة خدمات البنية التحتية الأساسية.
- فقدان الممتلكات الخاصة وغرقها، وفقدان عدد من الأقارب والجيران والأصدقاء من المقربين.
- حالت الفيضانات دون وصول الإمدادات الطبية والمادية الأساسية لتلقى المساعدات التى يحتاجون إليها، لعدم وجود خطط وآليات واضحة للتدخل والتعامل مع أزمات الكوارث الطبيعية كالفيضانات.
- إصابة بعض أفراد الأسرة بالأمراض المتوطنة فى البيئة، حيث أدت الفيضانات إلى تكاثر الأوبئة والأمراض المتنقلة عن طريق البعوض، ومن بين هذه الأمراض "الملاريا" التى أصابت اثنين من الأسرة الأولى السودانية.
- فقدان الأراض الزراعية المملوكة بعد أن جرفتها مياه الفيضانات، فضلًا عن تلف المحاصيل والثمار.

وقد انتهت رحلة الانتقال للأسرتين فى مصر إلى أن استقرتا حتى وقت إجراء الدراسة بوسط مدينة القاهرة بمسكن متواضع بنظام الإيجار، حيث لا يتواجد فى مصر مخيمات لإقامة اللاجئين كما الحال فى غالبية البلدان المجاورة.

تدخل المفوضية وملامح حوكمة الأزمة

قبل الحديث حول تدخل المفوضية وملامح إدارة الأزمة، أبدت حالتى الدراسة استيائها من تأخر التدخل والانقاذ للمتضررين من جانب الأجهزة الحكومية المعنية لمجتمع ما قبل الهجرة البيئية، وكذا مؤسسات المجتمع المدني، حيث تأخرت إمدادات المساعدات الإنسانية للأسرة المنكوبة حتى اليوم الثانى من حدوث الكارثة، وربما يعود ذلك إلى تهالك الطرق والجسور، وتدهور البنية الأساسية التى تيسر الوصول إلى الجماعات المنكوبة.

ومما أدى إلى تفاقم الأزمة؛ ازدياد الأوضاع الأمنية والسياسية سوء، فمع تزايد حدة الصراع، وندرة الاحتياجات الأساسية للحياة، وارتفاع أسعارها اضطرت الأسرتين للفرار كحال العديد من

الأسر إلى خارج السودان، واختارت كلتا الحالتين الانتقال إلى مصر وطلب اللجوء، وهنا نستطيع القول أن صفة اللجوء قد تحققت مع تشابك تبعات التغيرات المناخية (الفيضانات) مع النزعات المسلحة والعنف والأزمات الاقتصادية والبيئية فى آن واحد.

وعود على تدخلات المفوضية، فتذكر حالتى الدارسة أنها قامت باستقبال القادمين من السودان عبر الحدود المصرية السودانية، ووفرت مواد المساعدة الإغاثية لهم، وحول مراحل التدخل من جانب المفوضية فقد ذكرت حالتى الدراسة الإجراءات التالية عبر الدخول إلى الحدود المصرية:

- لاحظت حالتى الدراسة تدخل الحكومة المصرية بالتكاتف والتعاون لمواجه الأزمة وعليه، استفادت المفوضية بمساندة ومشاركة الحكومة المصرية والهلال الأحمر المصرى، بالبيانات والمعلومات الخاصة باللاجئين وأعدادهم والاحتياجات المطلوبة، مع ملاحظة حرص الحكومة المصرية على فتح الحدود مع السودان للسماح للمتضررين بالدخول.
- قدمت المفوضية للاجئين العالقين على الحدود فرقة استجابة للتسجيل وتقديم الدعم النفسى والمعنوى الأولى، لحين تقديم سبل الحماية والدعم الأخرى.
- بدأت أولى المساعدات بتقديم تسهيلات التسجيل والحصول على الكارت الأصفر، والذى من خلاله ينظر للحالة وأعضاء الأسرة بأنهم حاملى بطاقة التماس لجوء، ومن ثم تقنين الأوضاع بمتطلبات الحصول على الإقامة.
- يلى ذلك، قامت المفوضية بفتح ملف لكل رب أسرة وزوجته وأبنائه بعد التأكد من وجودهم مع الزوج، وذلك فى حال تقديم الأوراق والمستندات للحصول على المساعدات الأخرى، علمًا بأن المفوضية تقدم المساعدات والخدمات لمن لا يملكون أوراق ثبوتيه نتيجة النزوح المفاجئ، أو لفقدها بسبب العوامل الكارثية بفعل الفيضانات والسيول أو العواصف والحرائق ..إلخ.

وقد حصلت حالتى الدراسة على الكارت الأصفر الذى يصلح للتعامل معه لمدة (١٨) شهرًا، أى عام ونصف العام، وبعد انتهاء مدته تم الحصول على وثيقة إقامة أخرى تسمى بالكارت الأزرق الذى يصلح استخدامه لمدة ثلاث أعوام، وبموجب الحصول على أيًا من البطاقتين يتم الحصول على حق الإقامة بصفة لاجئا، والاستفادة من كافة الخدمات الغذائية والصحية والمنح النقدية التى تقدمها المفوضية، فضلًا عن إعادة التوطين لموطن أخر، وكذا الحماية من الترحيل القسرى للموطن الأصلى فى حال استمرار الأسباب التى دفعت للجوء.

وقد أبدت حالتى الدراسة رضاهما عن التنظيم والإدارة وسرعة التدخل فى استقبال اللاجئين والتعامل معهم، غير أن الالتزام بالوعود الخاصة بتقديم المساعدات والخدمات، خاصة النقدية منها تطول وتتعثر ويتم الحصول عليها بعد مدة من الزمن، حيث طال انتظار كلا الحالتين حتى تم التواصل معهم للحصول على المنحة المالية، وفى ذلك يوضح رب الأسرة السودانية أنه قد تلقى رسالة نصية على الهاتف المحمول مفادها التوجه إلى أقرب مكتب بريد لاستلام الإعانة النقدية عن طريق مسح قزحية العين، السابق إجرائه عند عقد مقابلات رب الأسرة وأعضاءها، حيث يتم الحصول على هذه المساعدة مره كل شهرين، ورغم ذلك فهى غير كافيه وتعد رمزية على حد وصفه، مقابل الأوضاع المعيشية للمجتمع الجديد، إلا أنه يحرص على الحصول عليها بجانب عمله الحالى كبائع جائل لبعض الأدوات الشخصية والمنزلية.

هنا يمكن ملاحظة مدى توافر سياسة وطنية لحوكمة الهجرة البيئية لدى الدولة المصرية، ومدى تميزها بوجود وفرة من الخبراء والكوادر البشرية المدربة والمؤهلة للتعامل مع المتضررين، كما يمكن استقراء التنسيق المنظم فى إدارة سياسات الهجرة بين الجهات الحكومية، وتقديم بيانات ومعلومات دقيقة للمهاجرين الدوليين من شأنها أمننة الهجرة على الأرض المصرية، ومعاونة ومشاركة المفوضية فى أداء أدوارها، ويعد هذا من أهم مقومات الإدارة الفعالة للهجرة البيئية، التى لم توفرها العديد من البلدان التى وقعت فيها أحداث القصص القصيرة موضع التحليل وكذا الموطن الأصلى لأسرتى الدراسة، وبالتالى لم يعمل مكتب المفوضية فى مصر بمفرده. وهو ما يتفق مع دراسة "سمية أوشين" (٢٠٢٠م) حول العلاقة بين التغيرات المناخية والأمن الإنسانى، فى أن قضية الهجرة أصبحت أحد الجوانب الأساسية للعقيدة الأمنية لدى العديد من الدول تحت مسمى أمننة الهجرة.

وتتفق كلا الحالتين على أن ما تمارسه المفوضية من أدوار تجاه اللاجئين قائم على أسس ولوائح تنظيم هذا العمل، فموظفى المفوضية يجيدون التعامل مع الحالات المختلفة، ولديهم من المهارات والقدرات ما يمكنهم من ذلك، وفى ذلك تؤكد الحالة الثانية أن موظفى المفوضية استمعوا له بكل إصغاء واهتمام حول مشكلته وما تركته الفيضانات من خسائر فى بلدته، فضلًا عن فحص ما لديه من أوراق وشهادات، وتوضيح كيفية التسجيل، والإقامة وأنواع المساعدات والحماية التى سوف تقدمها لهم المفوضية، فضلًا عن الحصول على الحلول الأخرى البديلة.

كما إضافة الحالة الأولى مدى حرص المفوضية على حماية اللاجئين، فى تقديم النصح والتوجيه والحذر من التعامل مع أى أفراد يدعون أنهم أعضاء تابعين للمفوضية خارج مكاتبها، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعى، وكذا التبصير بكيفية التأكد من هويته ونوعية عملهم بالمفوضية. كما أوضحت الحالتين مدى الشفافية فى العمل من خلال طرائق التواصل مع المفوضية هاتفيًا أو عبر البريد الإلكترونى فى حال التعرض لمساوئ التعامل مع موظفى المفوضية، أو حراس الأمن أو القائمين على الترجمة الفورية..إلخ، فضلًا عن التأكيد على عدم الإفصاح عن البيانات والوثائق التى تم الاطلاع عليها كونها شخصية ولا يجوز نشرها، بل ذُكر لهم أن المتاح فى ذلك هو نشر الأحداث التى مرت بها الحالة من ويلات التغيرات المناخية أو الصراعات وانتهت إلى مساعدة المفوضية بعد الموافقة.

ومن ملامح الشفافية التى أوضحتها حالتى الدراسة، حرص المفوضية دائمًا على الإعلان عن أن جميع الخدمات التى تقدمها لعملائها تكون مجانية دون أى مقابل.

وحول حرص المفوضية على تحقيق معيار المشاركة والتفاعل فى مختلف الأعمال والبرامج التى تنفذها لرعاية اللاجئين وأسرهم؛ تذكر حالتى الدراسة مدى اهتمامها، بداية من المتابعة للمؤسسات الشريكة المقدمة للخدمة كالهلال الأحمر المصرى، ومؤسسة "كاريتاس"، وجمعية "مصر الملجأ" التى تقدم العديد من الخدمات الصحية، أما فيما يتعلق بالحرص على مشاركة اللاجئين أنفسهم، فإن حالتى الدراسة يؤكدون حرص المفوضية على مشاركة اللاجئين خاصة الأسر الأشد احتياجًا عن طريق تمكين الأطفال والنساء، وتدريب أرباب الأسر للالتحاق بسوق العمل للاعتماد على أنفسهم، خاصة وأن استجابات المفوضية لتقديم الدعم النقدى تحديدًا لفترة زمنية يكون الغرض منه قضاء الاحتياجات الضرورية المطلوبة لأساسيات الحياة.

كما تلتمس حالتى الدراسة حالة المشاركة، فى المقابلة التى أجرتها طواقم عمل المفوضية معهم لمساعدتهم على التكيف مع البيئة الجديدة، من خلال نبذ فكرة العنصرية تجاه اللاجئين، وطرائق الحماية من الاستغلال أو التعرض للاعتداء الجنسى والاتجار بالبشر، حيث حرص موظفى المفوضية على عقد عدة جلسات مع أعضاء الأسرة لتفهم سبل التكيف مع البيئة الجديدة والاندماج الاقتصادى والثقافى للمجتمع المضيف، فضلًا عن الحرص على المشاركة فى مشروعات كسب الرزق، التى يريدها اللاجئين فى مراحل التدريب والتوجيه والمتابعة.

جوانب تحقق العدالة والمساواة فى التعامل مع اللاجئين

أما عن جوانب تحقق العدالة والمساواة؛ فجميع أعضاء أسرتى الدراسة ينتابهم شعورًا بعدم التعرض للتمييز أو العنصرية أو غياب العدالة وعدم المساواة فى تدخلات المفوضية، وبرامجها الموجه للاجئين، حيث تجمع الأسرتين على تحقق المساواة بجميع مراحل الاستقبال والتأهيل والمساعدات والمنح وبرامج التمكين التى تقدمها المفوضية، وجميعها يخلو من التمييز لجماعة دون أخرى، أو نوعًا ضد أخر، فالمفوضية تحرص دومًا على تقديم خدماتها بعدالة ومساواة بداية من اللاجئين الأشد احتياجًا ونهاية بالحالات الأقل فالأقل، وذلك فى ضوء معايير واشتراطات تضعها المفوضية وتراقبها عن كسب.

وتثنى الحالة الأولى للدراسة على عدالة الفرص فى التحاق أحد أبنائها بإحدى الدورات التدريبية الخاصة بصيانة الهواتف المحمولة، التى انضم إليها بموضوعية تامة بمجرد التقدم لها، وتم اختياره مع قرنائه للحصول على الدورة بإشراف مؤسسة "كاريتاس"، حتى يكون لديه قدره على المشاركة فى سوق العمل سواء بالبيع أو الشراء أو الصيانة، ويعد هذا أحد جوانب تحقق العدالة من خلال المساواة فى الحقوق والفرص التى تقدمها المفوضية.

تقييم حالة الأمن الاجتماعى بعد التدخل

وللوقوف على حالة الأمن الاجتماعى لأسرتى الدراسة عقب الهجرة، بدأ النقاش حول أوجه الحماية التى حققتها المفوضية إلى اللاجئين، حيث أبدت كلتا الحالتين أهمية الدور الذى قامت به المفوضية لأجل حمايتهم من الناحية القانونية أولًا، وهم يعبرون عن ذلك بالقول أنه فور الفرار إلى مصر أصبحنا غرباء، كما أن البلد الذى ننتمى إليه أصبحنا فارين منه وعازفين عن العيش فيه، ومن ثم شعرنا بالغربة والضعف وغياب المساندة سواء من الأفراد أو الجماعات، وكان لتدخل المفوضية دورًا مهمًا فى حمايتنا من الناحية القانونية بصفه رسمية، ويقصدون بذلك أن الحماية القانونية تعنى ضمان حقوق الإنسان والحماية من عدم الإعادة القسرية مرة ثانية، خاصة وأنها تعمل فى ضوء التشريعات الوطنية المتعلقة بشئون اللاجئين، وكذا الإرشادات الإدارية والمبادئ التوجيهية المحددة لأوضاع اللاجئين.

وهنا نود الإشارة إلى أنه رغم خضوع اللاجئين والمهاجرين لأطر قانونية واضحة ومستقلة، إلا أنه فى بعض الأحيان يتعرضون لبعض العراقيل التى تحد من استحقاقاتهم فى الحصول على أوجه الحماية والأمن، وأن كان الجميع فى حاجه إلى كلاهما.

وفى ذات السياق تحققت لدى حالتى الدراسة الحماية، من خلال الحد من العنف المحتمل أن يوجه إلى بعض أعضاء الأسرة خاصة الإناث والأطفال، وطرائق التعامل مع بعض المواقف فى تعاملات الحياة اليومية كالتنمر أو التمييز أو التحرش، من خلال الجلسات الاسترشادية والتوجيهة التى قدمها موظفى المفوضية، وكذا الدورات المتخصصة.

وتشدد حالتى الدراسة على ما يعنى أن الأمن الاجتماعى لا يتحقق إلا من خلال الرعاية الاجتماعية لهؤلاء اللاجئين، والمعنى بها إشباع أقصى قدر من الاحتياجات الإنسانية، وتوفير الخدمات التى تشبع تلك الحاجات المتجدد فى جوانبها النفسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن صور تلك الرعاية ما يلى:

- من أوجه الرعاية النفسية تذكر حالات الدراسة، أن المفوضية قد تدخلت من جانبها عبر بعض الإخصائيين النفسيين لإزالة مشاعر القلق، والحزن واليأس نتيجة التجارب المؤلمة والمجهدة التى عاشوها عبر رحلة الانتقال، جراء التغيرات المناخية التى عصفت بالعديد من الخسائر للأفراد والجماعات، وعبر إزالة تلك العقبات، تم التمهيد لإدماج الأسر والتكيف مع المجتمع الجديد عبر المراحل المختلفة.
- ومن أوجه الرعاية الاجتماعية التى قدمت لحالات الدراسة الخدمات الصحية الخاصة بالفحص والتشخيص فور دخول الحدود المصرية، حيث تولى المفوضية بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المتخصصة كوزارة الصحة والسكان والهلال الأحمر، بتمكين اللاجئين من الوصول إلى سبل الرعاية الصحية، ووفقًا لذلك تذكر حالتى الدراسة أنهم قد خضعوا وأفراد العائلة للفحص الشامل تحسبًا لمخاطر الإصابة بأية أمراض سارية، وكذا الأمراض المنقولة عبر الأغذية، فضلًا عن الأمراض الأخرى غير السارية، وفى ذلك يذكر رب الأسرة الثانية كيف تم سحب عينة الدم منه وباقى أبنائه لإجراء التحاليل الطبية المطلوبة، وبعد التأكد من خلو جميع الأعضاء من أية أمراض، تم تطعيم الأطفال من مخاطر الإصابة ببعض الأمراض كالحصبة والسعال والتهاب الكبد الفيروسى.

وعلى صعيد أخر تذكر حالتى الدراسة مدى اهتمام المفوضية بالأفواج الأخرى، التى تحتاج إلى تقديم الأدوية الأساسية والإمدادات الطبية العاجلة، بما فى ذلك خدمات الرعاية الصحية للأمهات من خلال برامج الصحة الإنجابية. ولا يتوقف الأمر عند ذلك فحسب، بل تتيح المفوضية بعد الإقامة واستقرار الأوضاع؛ خدمات صحية متنوعة بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان ومنظمات المجتمع المدني، وفى ذلك تذكر حالتى الدراسة أنهن تلقوا تطعيمات كورونا عن طريق المفوضية حيث انتشر الوباء فى مصر مع بداية إقامتهم وكان فى أوج انتشاره آنذاك، وقد تلقوا تطعيمات بخطابات من المفوضية بعد التوجه إلى مراكز الرعاية الصحية التابعة لوزارة الصحة والسكان (عيادات الرعاية الأولية)، إضافة لذلك يتاح الحصول على الخدمات الصحية مع الهلال الأحمر المصرى، وهيئتى "كاريتس" و "مصر الملجأ" ومقرها بمدينة نصر بالحى العاشر، حيث تقدم خدماتها للسيدات من خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.

ويتطابق ذلك مع دراسة "لأورسولا ترومر وآخرون" (Trummer et al. ,2023) التى استنتجت أن تغير المناخ يؤدى إلى تفاقم قضايا الصحة، وزيادة احتياجات الرعاية الصحية، فضلًا عن تأثر النساء والفتيات بشكل خاص بصحتهن العقلية والجنسية والإنجابية.

أما عن الخدمات التعليمية، فتذكر حالات الدراسة أن المفوضية قد سهلت لأبنائها الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، حيث قدمت لهم الإرشادات المطلوبة للحصول على الخدمات التعليمية، وذلك من خلال الالتحاق بنظام التعليم الرسمى وتحديدًا المدارس الحكومية، وتتضمن أهم تلك الإرشادات وفقًا لوصف حالتى الدراسة، ضرورة استكمال إجراءات الإقامة لاستيفاء إجراءات تسجيل الأبناء بمراحل التعليم.

وفى ذلك يؤكد رب الأسرة السودانية، أنه توجه بإرشاد وتوضيح المفوضية إلى المنطقة الإدارية التعليمية وقدم المستندات المطلوبة بمكتب شئون الطلاب لإلحاق ابنتيه لمدراس التعليم بالمرحلة الثانوية، وفى سياق ذلك يؤكد أن المفوضية تسدد الرسوم الدراسية عن الأبناء من ذوى الاحتياجات الخاصة، إلا أن الأسرة لم تحصل على تلك الخدمة نظرًا لخلو أبناءه من الإعاقة.

ونستخلص مما سبق، فعالية سياسات تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وبنية المسكن، فى تحقيق الأمن والحماية وإزالة الخطر. إضافة لذلك، تصف الحالتين مدى حرص المفوضية على التعاون مع جمعية (سانت أندروز) "ستارز"، التى تساعد الأبناء على التأهل لاستيعاب مناهج التعليم المصرية فى مراحل رياض الأطفال والتعليم الأساسى وكذا الثانوي، فضلًا

عن أنها تساعد الطلاب الدراسين للمنهج السودانى لمن يدرسون باللغة الإنجليزية وملحقون بالمدارس الخاصة.

أما حول برامج التدريب والتأهيل المهني، فتؤكد حالتى الدراسة حرص المفوضية على التدريب للفئات المختلفة سواء الطلاب أو أرباب الأسر لأجل تنمية مهارات العمل فى المجالات المهنية والإنتاجية والخدمية المتنوعة، ويكون الغرض الرئيس من ذلك تدعيم قدرات اللاجئين للاعتماد على الذات فى كسب الرزق، فضلًا عن التبصير بمتطلبات سوق العمل.

ففى حال عدم تناسب خبرات اللاجئين مع متطلبات سوق العمل، وعدم توفر المؤهلات المطلوبة لكسب الرزق، فإن ذلك يدفع الكثير من أرباب الأسر إلى الاضطرار إلى قطع الدراسة لدى ذويهم، وحرمانهم من الحصول على فرص التعليم المتاحة من ناحية، ويترتب عليه الاتجاه إلى طلب المساعدات من المصادر المختلفة.

وفى سياق ذلك تتعاون المفوضية مع بعض منظمات المجتمع المدنى للتدريب وللالتحاق بسوق العمل، ومن بينها هيئات "كاريتاس" و"الإغاثية الكاثوليكية"، حيث يتم توفير فرص تدريب وعمل فى مجال البرمجة وخدمات الضيافة والطهى وقيادة المركبات والأشغال الخشبية.

والملاحظ هنا، أن التعاون والحرص على المشاركة النشطة للمفوضية مع مؤسسات المجتمع المدنى سالفة الذكر فى تقديم كافة الخدمات؛ يناقض نتائج دراسة أجراها كل من "منى صالح وإبراهيم الحاج" (٢٠٢٠م)، أكدت على تراجع وقصور دور المفوضية تجاه اللاجئين الأفغان، وتقليص أدوارها وأنشطتها تجاههم دون استخدام صلاحياتها.

ورغم ذلك تواجه أسر اللاجئين العديد من العقبات للالتحاق بسوق العمل؛ ترتبط بالأجور المنخفضة، والتمييز فى سوق العمل (التمييز القائم على العنصرية)، فضلًا عن عدم تقديم تسهيلات مادية مساعدة لدعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، وعدم تبنى الجهات المتعاونة مع المفوضية لوعود واضحة فى توفير فرص العمل أو الالتحاق ببرامج التدريب.

ومن بين العقبات الأخرى التى تواجه حالتى الدراسة، عدم توسيع دائرة الدعم المادى من جانب المفوضية، سواء على مستوى المستفيدين أو المدة الزمنية التى تستفيد منها الأسرة، فى الحصول على بطاقة تصريح الإقامة أو تجديدها، وطلب رسوم استخراج بطاقة تصريح الإقامة، ورغم ذلك لا ترغب الحالتين فى العودة الطوعية مرة ثانية للموطن الأصلي، أو الانتقال إلى بلد أخر بخلاف المجتمع المصرى.

رابعاً: النتائج العامة ودلالاتها النظرية والتطبيقية

١- النتائج العامة وتساؤلات الدراسة

- كشف تحليل البيانات عن الكثير من الدلالات التى تجيب على التساؤل الأول من الدراسة والذى مؤداه: ما ملامح ممارسات الحوكمة العالمية ومعاييرها تجاه الهجرة البيئية لدى المفوضية السامية لشئون اللاجئين، فقد أبانت تحليلات المضمون الكمية استناد المفوضية على معايير الحوكمة فى إدارتها لأزمات التغيرات المناخية، فضلًا عن توافر دلالات ممارستها عبر الأخبار والبيانات الصحفية التى تحرص على بثها، وكذا التقارير والمنشورات الدورية ذات الصلة.
- أوضحت التحليلات الكمية أهمية معيار المشاركة من بين المعايير الأخرى، نظرًا لتمثيله بالعديد من القضايا والموضوعات التى تتعلق بالهجرة والبيئة فى ظل التغيرات المناخية، ويلى ذلك أبعاد المسئولية والشفافية والعدالة على الترتيب.
- أوضحت سيمائيات القصص القصيرة المنشورة من قبل المفوضية، مدى حرصها على ممارسة أدواتها تجاه القضايا والموضوعات التى تتعلق بالهجرة البيئية؛ التى يسببها التغير المناخى فى سياق الحوكمة العالمية، حيث غطت أحداث القصص العديد من البلدان فى العالم النامي، ومن خلال ذلك بدا قدرتها على تنظيم الأداء، والإدارة التى تخضع للرقابة والشفافية فى إصدار البيانات والمعلومات، وكذا المسئولية التى كثيرًا ما سعت من خلال تلك القصص إلى مناشدة المجتمع الدولى لتقاسمها من ناحية، وتقديم إمدادات الدعم النقدى من ناحية أخرى.
- أظهر السرد القصصى لحالتى الدراسة منذ تتبع التحركات السكانية التى حدثت لهم بفعل التغيرات المناخية، حتى الإقامة والاستقرار بالمجتمع المصرى، الخطوات والمراحل المنتظمة التى تتبعها المفوضية فى ممارسة أدوراها، وجميعها قائم على أسس وبرامج وخطط بدأت بالاستقبال ثم الفحص والتشخيص ثم التسجيل، مرورًا بإجراءات الإقامة وتدخلات الحماية المختلفة، وقد تبين من جميع تلك الممارسات وضوح الإطار القانونى والتنظيمى للعمل، ومدى الاستقلالية التى تتمتع بها المفوضية فى إدارتها لأدوارها، فضلًا عن تميزها بتطبيق معايير الشفافية والمسئولية والعدالة دون تمييز، والمشاركة سواء مع الجهات الفاعلة أو الجماعات المستهدفة، إلا أن تضاؤل الدعم النقدى من البلدان المانحة مع زيادة وتيرة الهجرات البيئية؛ جعل أداء المفوضية متراجعًا تحديدًا فى تقديم المساعدات النقدية لجميع الفئات.

- كشفت دراسة الحالة عن أن من أهم دلالات نجاح المفوضية فى ممارسات الحوكمة العالمية ومعاييرها، توافر سياسة وطنية لحوكمة الهجرة البيئية لدى الدولة المصرية، ومدى تميزها بوجود وفرة من الخبراء والكوادر البشرية المدربة والمؤهلة للتعامل مع المتضررين، وهو ما أدى إلى أمننة الهجرة، ومعاونة المفوضية فى أداء أدوارها، ويعد هذا من أهم مقومات الإدارة الفعالة للهجرة البيئية، التى لم توفرها العديد من البلدان التى وقعت فيها أحداث القصص القصيرة موضع التحليل، وكذا الموطن الأصلى لحالتى الدراسة.
- وحول الإجابة عن التساؤل الذى مؤداه: إلى أى مدى أدت ممارسات الحوكمة العالمية ومعاييرها إلى إزالة المخاطر المادية وتحقيق الحماية المكانية لمهاجرى البيئة؟ فقد كشف التحليل الكيفى لمضمون القصص القصيرة، أن المفوضية قامت بتوفير الحماية المكانية للمتضررين بمحو منابع الخوف والخطر من الناحية النفسية، ثم العمل ميدانيًا بتقديم الفحوصات والأدوية وإمدادات المسكن؛ بما فى ذلك السواتر الدفاعية ومواد التدفئة، فضلًا عن اتباعها لمنهج الحماية المجتمعية بين اللاجئين والسكان المحلين؛ لتحقيق الأمن والاستقرار فى مخيمات اللاجئين والمجتمع المحلى ككل.
- أظهرت مضامين القصص القصيرة مدى حرص المفوضية على صقل قدرات المتضررين لحماية بيئاتهم الجديدة، ببناء مجتمع الاعتماد على الذات والتدريب على مواجهة الحرائق واتباع الإجراءات الاحترازية لمخاطر الفيضانات، وطرائق التكيف مع الجفاف والتصحر ؛بتوفير بدائل أخرى للزراعة والرى لتحقيق التعايش السلمى.
- أوضحت المقابلات المتعمقة أن المفوضية تحرص على تقديم الحماية القانونية للمهاجرين البيئيين، ويعد ذلك نقطة البداية لتقديم الحماية المكانية بالمجتمع الجديد وعدم العودة القسرية للموطن المنكوب، فبموجب الحصول على الإقامة يتحقق لهؤلاء الاستفادة من أوجه الخدمات الاجتماعية والصحية والاقتصادية التى تقدمها لهم، وفى ذات السياق تقدم المفوضية من الإرشادات والنصائح ما يمكن من التفاعل مع ثقافة المجتمع الجديد، والاندماج بداخلة دون التعرض للتمييز أو العنف أو الوقوع ضحية الاتجار بالبشر.
- وللإجابة على التساؤل الأخير الذى مؤداه: إلى أى مدى أدت ممارسات الحوكمة العالمية ومعاييرها إلى تكيف المهاجرين مع البيئة الجديدة التى انتقلوا إليها وتحقيق الأمن الاجتماعى، فتؤكد تحليلات القصص القصيرة أن تدخلات المفوضية بالحرص على المشاركة وتحقيق

العدالة؛ حقق العديد من الدلائل التى تؤكد تكيف المهاجرين فى البيئة الجديدة، وعدم الرغبة فى إعادة التوطين لدى جميع الشخصيات بالقصص، وكذا لدى حالات الدراسة.

- تم استقراء ملامح التكيف والأمن الاجتماعى من خلال إمدادات الحماية والأمن التى قدمتها المفوضية بجميع أحداث القصص، والممثلة فى إمدادات المياه، والأدوية وبعض خدمات البنية التحتية كالإنارة والتدفئة ومواد النظافة الشخصية ومواقد الطهى والمصابيح الشمسية، والمساعدات النقدية، ودورات التدريب والتأهل لكسب الرزق ومجابهة المخاطر، وبرامج المشاركة المجتمعية فى مختلف المشروعات التنموية وجميعها يؤكد تحقيق الأمن الاجتماعى لدى متضررى التغيرات المناخية.
- كما تحقق التكيف مع البيئة الجديدة لدى أسرتى الدراسة، ومن ثم الشعور بالأمن الاجتماعى، بعد أن أدارة المفوضية الأزمة بتقديم أوجه الرعاية المعيشية والاجتماعية؛ ممثلة فى الخدمات الصحية والتعليمية المختلفة، فضلًا عن تقديم العديد من الدورات الخاصة بالتدريب والتأهل المهني، بالتعاون مع شركائها لتدعيم قدرات اللاجئين للالتحاق بسوق العمل، وقد نتج عن ذلك تكيف المهاجرين وتأمينهم اجتماعيًا، وبالتالى أبدوا رغبتهم فى عدم العودة مرة أخرى للموطن الأصلى أو إعادة التوطين لمجتمع أخر.

٢- النتائج العامة ودلالاتها النظرية

- تفسر لنا نظرية مجتمع المخاطر العالمى كيف تتخطى المخاطر البيئية الحدود المكانية والجيوسياسية، مؤثرة فى الجماعات البشرية عبر الهجرة، وعليه باتت فكرة التأمين ضد المخاطر تقليدية وغير مجدية، بالقدر الذى تحتاج فيه الجماعات المتضررة إلى حوكمة عالمية لمجابهة ذلك الخطر؛ تنبع من عدم إنكار المسئولية للمجتمع الدولى والهيئات الدولية.
- تقودنا نظرية سياسة الهجرة لفهم كيف تتبنى البلدان التى لديها سياسات إدماج المهاجرين، فى تقديمها لبرامج وخطط استجابة تستهدف تحقيق الأمن الاجتماعى، كون القضية إنسانية فى المقام الأول، وبالتالى فإن سياسة مراقبة الهجرة البيئية على المستوى الوطنى لم تعد أقل أهمية عند مقارنتها بسياسات تشجيع عودة المهاجرين بغرض الاستثمارات الوطنية.
- كشفت الأدبيات المستعرضة عن الاهتمام المخطط بقضايا الهجرة والتغير المناخى منذ مطلع الألفية، إلا أن هذا الاهتمام قد كشف عن الحاجة إلى الاعتماد على تقييم السياسات المتبعة

لأداء الهيئات الدولية فى التعامل مع القضية، فى ظل اتساع نطاق الظاهرة من ناحية، وتراجع إمدادات الدعم النقدى ومسئوليات البلدان الداعمة من ناحية أخرى.

٣- النتائج العامة ودلالاتها التطبيقية

تقترح الدراسة التوصيات التالية لتحسين أداء المفوضية وتوفيق أوضاع المهاجرين البيئيين:

- يحتاج المجتمع الدولى إلى دعوة لإدارة شئون الهجرة البيئية، تستهدف إرساء دعائم التنمية المستدامة الشاملة للبلدان المتوقع تضررها بفعل التغيرات المناخية، لكى تصبح منابع الهجرة أكثر قدرة على المواجهة فى توفير الحماية والأمن الاجتماعى بداخلها.
- توصى الدراسة بضرورة إدراج قضايا الهجرة والنزوح الناتجة عن التغيرات المناخية، بصورة أكثر اهتمامًا فى الاتفاقيات الدولية وحقوق الإنسان؛ بالقدر الذى يجعل مفاهيم اللاجئ البيئى ولاجئ المناخ وغيرها، أكثر إجرائية ووضوحًا وإحكامًا للتحركات السكانية الدولية.
- أن تقدم المفوضية السامية لشئون اللاجئين استراتيجية واضحة ومصاغة ومعلنة للأمن الاجتماعى؛ مع الاهتمام بدعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لأسر اللاجئين، وتكون بموجبها مسئولة أمام المجتمع الدولى بتنفيذها إزاء التعامل مع المهاجرين البيئيين.
- ينبغى على المفوضية السامية لشئون اللاجئين مناشدة المجتمع الدولى ممثلًا فى (حكومات البلدان، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة من منظمات المجتمع المدنى)، بضرورة التعاون الدولى القائم على المسئولية المشتركة، لتعبئة أقصى قدر ممكن من الدعم المالى والعينى والمعرفى؛ لدرء مخاطر وآثار التغيرات المناخية المضرة بالأمن الاجتماعى فى المستقبل.

ووفقًا لما تم استعراضه من نتائج وتوصيات، فإن الدراسة تقترح إثراء التراث البحثى بدراسات حول انعكاسات العدالة البيئية **Environmental justice** على الأمن الإنسانى، وتحليل أطر الحماية القانونية **Legal protection frames** الموجهة للمهاجرين البيئيين فى سياقها السوسيولوجى، وتقييم حالة المجتمعات العمرانية الجديدة فى ضوء معايير المدن الإيكولوجية **Eco-cities** صديقة البيئة، وأخيرًا دراسة العلاقة بين التغيرات المناخية وانتشار معدلات الأوبئة والوفاة **Epidemic and death rates** الناتجة عن الهجرة البيئية.

ملحق الدراسة رقم (١)

دليل تحليل المضمون

وحدات التحليل	الفئات الفرعية
الحوكمة العالمية	– الاتفاقيات الرسمية والآليات غير الرسمية التى تنظم العمل من أجل الصالح العام. – وجود إطار تنظيمى وقانونى للعمل للمفوضية ومكاتبها الفرعية بمختلف البلدان. – تعكس إدارة المفوضية الأنظمة والقوانين المعمول بها لحماية مهاجرى البيئة والتغيرات المناخية. – إتاحة الحرية الكاملة لتقديم الأفكار المتنوعة والجديدة فى مجال العمل. – الاهتمام بتعزيز الاستقلالية فى كافة أنشطتها. – وجود سياسة وخطة استجابة واضحة فى إدارة المفوضية لنشاطاتها وعملياتها تعكس جودة الأداء. – تقديم المفوضية للعاملين لديها البرامج التدريبية وفقًا للاحتياجات التدريبية المطلوبة. – المساعدة فى تحقيق المرنة فى العمل بالاعتماد على العمل التطوعى للشباب. – توفر المفوضية روابط على موقعها لاستقبال الشكاوى التدخلات السريعة من جانب اللاجئون وطالبى اللجوء بفعل التغيرات المناخية. – الالتزام بالنزاهة والقيم الأخلاقية للعمل وسيادة القانون. – إصدار وتقديم التقارير السنوية الخاصة بأنشطتها وجميع ما يتعلق بنطاق أعمالها. – الحرص على التعاون والمشاركة مع الاطراف ذات الصلة.
الشفافية	– نشر المفوضية لمسؤولياتها تجاه اللاجئون وملتمسى اللجوء بشفافية ووضوح. – تتمتع المصادر والمواد المنشورة بالمجانية والحرية فى تداول التقارير والنشرات والمعلومات الخاصة بالمفوضية. – تميز إجراءات العمل بالوضوح وفى ضوء معايير متبعة. – الإعلان عن معايير شغل الوظائف التى تحتاج إليها بشكل واضح للجميع. – تتيح المفوضية لعملائها وغيرهم الاطلاع على تقارير الأداء المؤسسى لديها. – تقوم إدارة المفوضية بتقديم المعلومات بطريقة عادلة وواضحة للجميع.
المسئولية	– تحمل الالتزامات وتعبات الأدوار والمهام الخاصة بالعمل. – توافر مبدأ المساءلة فى حال مخالفة القوانين واللوائح. – توافر المتابعة والرقابة الداخلية مع اتباع معايير واضحة للعمل.

وحدات التحليل	الفئات الفرعية
المسئولية	– مدى توافر معايير ولوائح المساءلة فى أداء عمل المفوضية. – تطبق المساءلة فى جميع أنشطتها الخاصة بالهجرة البيئية دون تمييز. – مناقشة جوانب القوة والضعف فى عمل المفوضية ورصد المقترحات الخاص بتفعيل العمل.
المشاركة	– توفر المفوضية روابط على موقعها لاستقبال مقترحات متضررى التغيرات المناخية وتهتم بها. – يتوفر لدى متلقى المساعدات من اللاجئون بيئة عمل محفزة للمشاركة فى أنشطة المفوضية. – تتيح المفوضية لمتلقى المساعدات المشاركة فى صنع القرارات. – تتيح المفوضية لمتلقى المساعدات تقييم أداء المفوضية. – تكاتف الجهود الأهلية مع المفوضية.
العدالة	– تتسم المفوضية بتحقيق أهدافها الخاصة المهاجرين البيئيين والأمن الاجتماعى بالعدالة والموضوعية دون تحيز إقليمى أو جغرافى. – تتسم المفوضية بتحقيق أهدافها الخاصة المهاجرين البيئيين والأمن الاجتماعى بالعدالة والموضوعية دون تحيز نوعى. – تتسم المفوضية بتحقيق أهدافها الخاصة المهاجرين البيئيين والأمن الاجتماعى بالعدالة والموضوعية دون تحيز عرقى وطائفى. – توجد مراقبة مستمرة لتطبيق العدالة فى جميع أنشطتها. – تحقق المفوضية المساواة بين جميع الفئات المستهدفة فى التدخل.
الهجرة البيئية الناتجة عن التغيرات المناخية	– دعم أنشطة البحث العملى والابتكار لجميع ما يتعلق بالهجرة البيئية والتغيرات المناخية. – رصد وتقصى أثار التحركات التى تتم من جانب الأفراد أو الجماعات للتغيرات المفاجئة أو التدريجية فى البيئة داخليا وخارجيا. – دراسة وحصر المهاجرين النازحين بسبب الاضطراب البيئى داخل الحدود الوطنية. – جميع الحركات السكانية التى تحدث بسبب التغيرات المناخية ونتج عنها فقدان المسكن، والموارد الحية، والموارد الاجتماعية والثقافية.
الأمن الاجتماعى	– كافة الأنشطة والممارسات التى تحقق الحماية اللازمة لمتضررى التغيرات المناخية. – المحافظة على السلام العالمى والخروج بالمشكلات العالمية والصراعات. – الإجراءات والبرامج والخطط السياسية والاقتصادية والثقافية...إلخ الهادفة إلى توفير ضمانات شاملة تحيط كل شخص فى المجتمع بالرعاية اللازمة. – كافة الجهود التى تبذلها المفوضية ومكاتبها الفرعية لتوفير الاستقرار الاجتماعى والرفاهية

	لأفرادها.
وحدات التحليل	**الفئات الفرعية**
إزالة المخاطر المادية وتحقيق الحماية المكانية	– إنشاء أنظمة فعالة لإدارة مخاطر. – تخفيف آثار المخاطر والأزمات بجميع جوانبها الإيكولوجية. – وجود خطط بديلة وخطط طوارئ للمخاطر المادية الناتجة عن التغيرات المناخية. – جميع التدخلات والممارسات التى من شأنها الزوال التام للخطر المادى أو الاحتماء منه. – جميع التدخلات والممارسات التى من شأنها التحرر من الخوف أو الخطر الذى يهدد الحياة الاجتماعية للإنسان. – جميع التدخلات والممارسات التى من شأنها تعويض ضحايا أحداث الخطر وتقديم كافة المساعدات الاجتماعية لهم.
تكيف المهاجرين مع البيئة الجديدة	– تقديم أنماط الحماية المختلفة التى تهدف إلى التكيف مع البيئة الجديدة ومنع وإدارة المواقف السلبية والتغلب على كل ما يؤثر فى رفاهية الناس. – صور التعاون مع الخبرات الخارجية لتقديم أفكار جديدة للتكيف مع البيئة. – تقديم الرعاية الصحية والتعليمية والخدمات الأساسية الأخرى مثل مياه الشرب المأمونة، والصرف الصحى الأساسى، والبنية التحتية للنقل والاتصالات. – تقديم المشاركة ويد العون والمساعدة لأجل طرح أفكار وحلول إبداعية. – إزالة جميع العراقيل التى تحول دون الالتحاق بالتعليم. – التمكين ببرامج التدريب والتأهيل للحصول على العمل اللائق. – التمكين ببرامج التدريب والتأهيل لممارسة لغة البيئة الجديدة.

ملحق رقم (٢)

بيان عينة القصص القصيرة المختارة للتحليل الكيفى

وفقًا لعرض العاملين فى المفوضية

م	البيان	التوضيح
١	عنوان القصة	لاجئون فى حوار المفوض السامى يعبرون عن قلقهم إزاء الآثار السلبية لتغير المناخ والتدهور البيئى
	تاريخ النشر	٢ ديسمبر ٢٠٢٠
	محرر القصة ومكانه	موظفى المفوضية
	رابط النشر	https://www.unhcr.org/ar/5fc932384
٢	عنوان القصة	تغير المناخ والصراع يطاردان النازحين فى بوركينا فاسو
	تاريخ النشر	٢٥ يناير ٢٠٢١
	محرر القصة ومكانه	موظفى المفوضية
	رابط النشر	https://www.unhcr.org/ar/601013af4
٣	عنوان القصة	اللاجئون والسكان المحليون فى موريتانيا يتبادلون آليات التأقلم مع تغيّر المناخ
	تاريخ النشر	١٧ يونيو ٢٠٢١
	محرر القصة ومكانه	فايولا إيلينورا بروتوميسو :مخيم أمبرة للاجئين فى موريتانيا
	رابط النشر	https://www.unhcr.org/ar/60cb38774
٤	عنوان القصة	الفيضانات والحرائق والوباء تجلب تحديات جديدة للاجئين الروهينغا فى بنغلاديش
	تاريخ النشر	٣ سبتمبر ٢٠٢١
	محرر القصة ومكانه	عفت ياسمين : مخيم كوكس بازار
	رابط النشر	https://www.unhcr.org/ar/6135dd724
٥	عنوان القصة	تضاؤل هطول الأمطار فى شمال الكاميرون يتسبب بموجات نزوح واندلاع الصراعات
	تاريخ النشر	١١ نوفمبر ٢٠٢١
	محرر القصة ومكانه	موظفى المفوضية
	رابط النشر	https://www.unhcr.org/ar/618d0eab4

٦	عنوان القصة	المجتمعات السكانية فى النيجر تتكيف مع النزوح وتغير المناخ
	تاريخ النشر	١١ فبراير ٢٠٢٢
	محرر القصة ومكانه	عمر هاما سالى وليندا موريوكى: والام، النيجر
	رابط النشر	https://www.unhcr.org/ar/620a90a94
م	البيان	التوضيح
٧	عنوان القصة	الفيضانات الكارثية فى باكستان تتسبب فى تشريد اللاجئين والسكان المحليين
	تاريخ النشر	٢ سبتمبر ٢٠٢٢
	محرر القصة ومكانه	قيصر خان أفريدي: نوشيرا، باكستان
	رابط النشر	https://www.unhcr.org/ar/6315e4d34
٨	عنوان القصة	الصوماليون يفرون من الجفاف والصراع إلى مخيمات داداب فى كينيا
	تاريخ النشر	١٣ ديسمبر ٢٠٢٢
	محرر القصة ومكانه	موليد هوجال: داداب، كينيا
	رابط النشر	https://www.unhcr.org/ar/63ca50974
٩	عنوان القصة	عائلات تصارع من أجل البقاء خلال أبرد فصول الشتاء فى أفغانستان منذ عقد
	تاريخ النشر	٢ فبراير ٢٠٢٣
	محرر القصة ومكانه	كارولاين غلوك: باميان، أفغانستان
	رابط النشر	https://www.unhcr.org/ar/63e0c16e4
١٠	عنوان القصة	الجفاف يتسبب فى نقص غذائى يهدد حياة اللاجئين فى إثيوبيا
	تاريخ النشر	١٣ أبريل ٢٠٢٣
	محرر القصة ومكانه	فيث كاسينا: مخيم ملكاديدا للاجئين فى إثيوبيا
	رابط النشر	https://www.unhcr.org/ar/news/drought-brings-life-threatening-food-shortages-refugees-ethiopia

ملحق رقم (٣) دليل المقابلة المتعمقة

أولاً: الخصائص الاجتماعية والديموجرافية والجغرافية للأسرة اللاجئة

الموطن الأصلى، سن رب الأسرة، الحالة العملية لرب الأسرة قبل الهجرة وبعدها، مستوى التعليم، عدد الأبناء بالأسرة، حالة المسكن قبل الهجرة وبعدها.

ثانياً: الحركات السكانية التى حدثت بفعل التغيرات المناخية

- نوع الهجرة والعوامل المساعدة على إقرارها.
- صف لنا مراحل تنقل الأسرة بين البيئة المنكوبة والبيئة الحالية.
- صف لنا حجم الخطر الذى تعرضت له الأسرة وملامحه.
- ما أهم المشكلات التى واجهتك وأسرتك قبل تدخل المفوضية.
- ما حجم الخسائر التى تعرضت لها أسرتك فى كل من: (المسكن، الأراض الزراعية، الممتلكات الأخرى، أفراد الأسرة، الأصدقاء والجيران، الموارد الحية، الموارد الاجتماعية والثقافية).

ثالثاً: تدخل المفوضية وملامح حوكمة الأزمة

- وضح كيف تدخلت المفوضية للخروج من تلك المخاطر من حيث (التنظيم، والإدارة، وسرعة التدخل، والمرونة، والوفاء والالتزام بالوعود).
- إلى أى مدى انتابك الشعور بأن العمل الذى تمارسه المفوضية مؤسس على اتفاقيات ولوائح واستراتيجيات وخطط معتمدة.
- إلى أى مدى اتسمت تعاملات المفوضية بالوضوح والشفافية فى قرارتها وما قدمته من خدمات.
- ما مدى تحمل موظفى المفوضية المسئولية فى تبعات الأدوار، وتقاسم المهام المسندة لهم.
- إلى أى مدى يحرص موظفى المفوضية على مشاركتكم فى مختلف الأعمال والبرامج التى تم تنفيذها لرعايتكم.
- إلى أى مدى تحققت العدالة والمساواة من جانب المفوضية أثناء تعاملها معكم ودون تمييز أو تحيز قائم على النوع أو العرق ..إلخ.

رابعاً: تقييم حالة الأمن الاجتماعى بعد التدخل

- إلى أى درجة تحققت لديكم الحماية بعد تدخل المفوضية ببرامجها ومساعداتها.
- إلى أى مدى تحققت لديكم الرعاية بعد تدخل المفوضية ببرامجها ومساعدتها.
- ما أوجه التدخل الخاصة بالخدمات الأساسية والرعاية الصحية والتعليمية التى أدت إلى الاندماج وتكيف الجماعات المنكوبة مع البيئة الجديدة.
- هل قدمت لكم المفوضية برامج تأهيل وتدريب مهنى تمكينكم فى جوانب الحياة المختلفة.
- ما أهم المشكلات التى مازالت تواجهك وأسرتك بعد تدخل المفوضية.
- صف لنا رغبتك وباقى أفراد الأسرة تجاه العودة الطوعية للموطن الأصلى.
- صف لنا رغبتك وباقى أفراد الأسرة تجاه إعادة التوطين لوطن أخر.

جداول الدراسة

جدول رقم (١)

التوزيع التكرارى والنسبى لنتائج تحليل المحتوى للحوكمة العالمية وفقًا للفئات والموضوع

البيان	ك	٪
الفئات		
الأخبار والبيانات الصحفية	٧	٢٨
التقارير المنشورات	١٨	٧٢
إجمالى	٢٥	١٠٠
الموضوع		
إعادة التوطين	٤	٩,١
البيئة وتغير المناخ	٣	٦,٨
التعليم	١	٢,٣
الحماية والمساعدة	٨	١٨,٢
الشراكات ومصادر الدعم	٦	١٣,٦
اللجوء والهجرة	٨	١٨,٢
المساءلة والإدارة	٩	٢٠,٤
النازحون داخليًا	٥	١١,٤
إجمالى	٤٤	١٠٠

جدول رقم (٢)

التوزيع التكرارى والنسبى لنتائج تحليل المحتوى لمعايير

الحوكمة العالمية وفقًا للفئات والموضوع

البيان	الشفافية		المسئولية		المشاركة		العدالة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الفئات								
التقارير المنشورات	٥	١١,٦	١٢	٧,١	٧	٣,٠	--	--
الأخبار والبيانات الصحفية	٣٨	٨٨,٤	١٥٣	٩١,١	٢١٦	٩٣,٥	٥٤	١٠٠
الإحداث والاجتماعات	--	--	٣	١,٨	٨	٣,٥	--	--
إجمالى	٤٣	١٠٠	١٦٨	١٠٠	٢٣١	١٠٠	٥٤	١٠٠

تابع جدول رقم (٢)

التوزيع التكرارى والنسبى لنتائج تحليل المحتوى لمعايير

الحوكمة العالمية وفقًا للفئات والموضوع

البيان	الشفافية		المسئولية		المشاركة		العدالة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الموضوع								
إعادة التوطين	--	--	--	٣,٧	١٥	٢,٦	٢٤	١٩,٨
البيئة وتغير المناخ	١١	٨,٩	٢٢	٣,١	١٦	٢,٨	٢٣	١٩,٠
التعليم	--	--	٣٩	٥,٢	٢٠	٣,٥	--	--
الحماية والمساعدة	٥	٤,١	١٣١	١٧,٥	١١٣	١٩,٥	١٧	١٤,٠
الشراكات ومصادر الدعم	١١	٨,٩	١٢٣	١٦,٤	١٢١	٢٠,٩	١٣	١٠,٧
اللجوء والهجرة	١٧	١٣,٨	٨٣	١١,١	٤١	٧,١	٤	٣,٣
المساءلة والإدارة	٣٢	٢٦,١	١٤١	١٨,٨	١١١	١٩,٢	١٢	١٠,٠
النازحون داخليًا	٥	٤,١	١٥	٢,٠	١٠	١,٧	--	--
الصحة العامة	٧	٥,٧	٥٨	٧,٧	٣٤	٦,٠	٣	٢,٥
حالات طوارئ	--	--	٥٤	٧,١	٢٨	٤,٨	٥	٤,١
سبل كسب الرزق	٢	١,٦	٣٧	٥,١	٦٢	١٠,٧	١٤	١١,٦
التمويل	٣٣	٢٦,٨	٤	٠,٦	--	--	--	--
انعدام الجنسية	--	--	١٣	١,٧	٧	١,٢	٦	٥,٠
إجمالى	١٢٣	١٠٠	٧٤٨	١٠٠	٥٧٨	١٠٠	١٢١	١٠٠

جدول رقم (٣)

التوزيع التكرارى والنسبى لنتائج تحليل المحتوى لمعايير

الحوكمة العالمية وفقًا لفئات والموضوع

البيان	الفئات		الموضوع	
	ك	٪	ك	٪
الشفافية	٤٣	٨,٧	١٢٣	٧,٩
المسئولية	١٦٨	٣٣,٩	٧٤٨	٤٧,٨
المشاركة	٢٣١	٤٦,٦	٥٧٨	٣٧,٠
العدالة	٥٤	١٠,٩	١١٥	٧,٣
إجمالى	٤٩٦	١٠٠	١٥٦٤	١٠٠

جدول رقم (٤)

التوزيع التكرارى والنسبى لنتائج تحليل المحتوى

وفقًا لأنماط الهجرة البيئية فى ظل التغيرات المناخية

البيان	ك	٪
النزوح الداخلى	٦٩	٥٧,٥
الهجرة البيئية الدولية	٥١	٤٢,٥
إجمالى	١٢٠	١٠٠

جدول رقم (٥)

التوزيع التكرارى والنسبى لنتائج تحليل المحتوى

وفقًا للمخاطر المحدثة للتغيرات المناخية

البيان	ك	٪
فقدان المسكن	١٠٢	٤١,٥
فقدان الموارد الاخرى	٨٤	٣٤,١
فقدان أحد أفراد الأسرة	٤٠	١٦,٣
فقدان أحد أفراد الاقارب أو الجيران	٢٠	٨,١
إجمالى	٢٤٦	١٠٠

جدول رقم (٦)

التوزيع التكرارى والنسبى لنتائج تحليل المحتوى للأمن الاجتماعى

البيان	ك	٪
إزالة المخاطر المادية وتحقيق الحماية المكانية	٦٣	٢٢,١
تكيف المهاجرين مع البيئة الجديدة	٨٣	٢٩,١
تنمية قدرات المهاجرين البيئيين وتمكينهم	٤٨	١٦,٨
تقديم المساعدات الاجتماعية	٩١	٣٢,٠
إجمالى	٢٨٥	١٠٠

المراجع

1- UNHCR, "The UN Refugee Agency", Global Trends, Report 2022,2023.

2- Vant D., Finnemore M., Sell S. (2010). Who governs theglobe? Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2010, pp.14-16.

٣- رشدى طعيمة، تحليل المحتوى فى العلوم الإنسانية: مفهومة، أسسه، استخداماته، الطبعة الأولى، دار الفكر العربى، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٧٨.

4- Waite, Linda, Marriage and Family, in Poston, Dudley and Micklin, Michael, Edited, Handbook of Population, Kluwer Academic/Plenum Publishers, 2005, p.95.

5- UNHCR, "The UN Refugee Agency", About UNHCR, global website, Retrieved January 4, 2023. from https://www.unhcr.org/ar/about-unhcr.

6- Chiraz, RouissiChiraz and Frioui, Mohamed, Corporate٦social responsibility and Global Governance, Procedia - Social and Behavioral Sciences 62 ,2012,p. 1175.

7- Benedict, Kennette, Global Governance, Editor(s): James D. Wright, International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences (Second Edition), Elsevier,2015, pp. 155-161.

8- Chiraz, RouissiChiraz and Frioui, Mohamed, Corporate social responsibility and Global Governance, Procedia - Social and Behavioral Sciences 62 ,2012, pp. 602-616.

٩- أنظر كل من:

- Chiraz, RouissiChiraz and Frioui, Mohamed, op. cit, pp.1174 - 1178.
- Daimi, Sarra and Rebai, Sonia, Sustainability governance indicator-based framework for public transport companies in developing countries, Journal of Cleaner Production, 380 , 134942,2022, p.6.
- Abu-Rayash, Azzam and Dincer , Ibrahim.(2023). Development of an integrated sustainability model for resilient cities featuring energy, environmental, social, governance and pandemic domains, Sustainable Cities and Society, 92 , 104439,2023,p.4.

- Zou, Qi, Mao, Zijun, Yan, Rongxiao, Liu, Shuai, and Duan, Zheng.(2023).Technological Forecasting and Social Change, Elsevier Science, 194 ,122667,2023, p.6.

10- IOM, "International Organization for Migration", Discussion Note: Migration and the Environment (MC/INF/288 - 1 November 2007 - Ninety Fourth Session), Geneva, 14 February 2008IOM,2007.

11- Meyer, A. , Witkamp, A. and Pecoud, A., People on the move: handbook of selected terms and concepts. Version 1.0, Paris, THP Foundation, UNESCO,2008, p.10.

12- Adamo, Susana, Environmentally-Related InternationalDisplacement: Following in Graeme Hugo's Footsteps. In Hugo, Graeme. Abbasi-Shavazi M. Jalal and Kraly, E. Percy, (Eds.), Demography of Refugee and Forced Migration, International Studies in Population, Springer International Publishing AG,2018, p.206.

١٣- على زيد الزغبى، محددات الأمن الاجتماعى ومخاطرة: دراسة استشرافية على عينة من طلبة جامعة الكويت، مجلة دراسات الخليج العربية، س ٤٤، ع ١٦٩، ٢٠١٨، ص ص ٢٩-٣٠.

١٤-يعقوب يوسف الكندرى، محددات الأمن الاجتماعى للمجتمع الكويتى: رؤية سوسيوثقافية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، س٣٢، ع١٢٠، ٢٠٠٦، ص ٧٧.

١٥-تقرير التنمية الإنسانية العربية، تحديات أمن الإنسان فى البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، المكتب الإقليمى للدول العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢.

16- UNRISD "United Nations Research Institute for Social Development" ,Combating Poverty and Inequality: Structural Change, Social Policy and Politics, 2010.

17- Ekberg, Merryn, The Parameters of the Risk Society A Review and Exploration, Current Sociology, Vol. 55(3), 20007, pp.343-348.

١٨-أنتونى جيدنز، علم الاجتماع مع "مُدخلات عربية"، ترجمة فايز الصباغ،الطبعة الأولى، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥، ص ٦٦٥.

19- Ekberg, Merryn, op. cit, p.352.

20- Beck, Ulrich, and Daniel, Levy, CosmopolitanzedNations: Re-imagining Collectivity in World Risk Society, Theory, Culture & Society 30 (2), 2013, p.14.

21- Picou, J. Steven.(1999). Theoretical Trends in Environmental Sociology: Implications for Resource Management in the Modern World (Steve Picou), Paper presented at the Social and Economic Planning Conference, Minerals Management Service, August 24-26,1999, p.99.

22- Ekberg, Merryn, op. cit, pp. 349-350.

23- Rasborg, Klaus,'(World) risk society' or 'new rationalities of risk'? A critical discussion of Ulrich Beck's theory of reflexive modernity, Thesis Eleven, 108(1), 2012, p.9.

24- Ekberg, Merryn, op. cit, p.359.

٢٥-عبدالعزيز لعبيدى، حماية لاجئ البيئة، مجلة ريحان للنشر العلمى، ع٢٣، ٢٠٢٢، ص ص ٤٠١- ٤٢١.

26- Hossen, Anwar, Netherton, Corinna, Benson, David, Rahman, Mohammad and Salehin, Mashfiqus, A governance perspective for climate change adaptation: Conceptualizing the policy-community interface in Bangladesh, Environmental Science and Policy 137, 2022, pp.174-184.

27- Trummer, Ursula, Ali, Thowaiba, Mosca, Davide, Mukuruva, Blessing, Mwenyango, Hadijah and Novak-Zezula, Sonja, Climate change aggravating migration and health issues in the African context: The views and direct experiences of a community of interest in the field, Journal of Migration and Health 7 ,100151, 2023.

28- Crépeau, François and Atak. Idil, Global Migration Governance: Avoiding Commitments on Human Rights, Yet Tracing a Course for Cooperation, Netherlands Quarterly of Human Rights, Vol. 34/2, 2016, pp. 113-146.

٢٩-سلمان عثمان، هيام حرز، نطاق حماية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين لفئتى النساء والأطفال، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج٤٣، ع٤، ٢٠٢١، ص ص ١٨٥- ١٩٩.

٣٠-حسام لعنانى، المفوضية السامية لشئون اللاجئين ودورها فى تسيير أزمة الهجرة واللجوء نحو الجزائر، مجلة الفكر القانونى والسياسى، مج٦، ع١، ٢٠٢٢، ص ص٧٤٢- ٧٦١.

٣١-منى صالح، إبراهيم الحاج، دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين فى التعامل مع أزمة اللاجئين الأفغان، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بيرزيت، ٢٠٢٠.

٣٢-أميرة أحمد أبو زريق، دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين: دراسة مقارنة لحالة اللاجئين السوريين فى الأردن ولبنان (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك، ٢٠٢٠.

Abstract

Global Governance of Environmental Migration and Social Security: An Applied Study on UNHCR in terms of Climate Change

Abdulmegeed Ahmed Abdulmegeed

The study aims to determine the global governance standards set by the UNHCR regarding environmental migration that result from climate change, and the extent of its contribution in achieving social security. The study raises a key question: To what extent can the practice of global governance standards set by the UNHCR contribute in achieving social security for environmental migrants? The methodology of the study depends on content analysis approach, using the guide to quantitative content analysis, as well as qualitatively analyzing the content of the semiotics of short stories published on the official website of the UNHCR. The quantitative analysis is based on the comprehensive survey the website contents during the period (from 1/7/2020 to 1/7/2023). The qualitative analysis is based on a deliberate sample of 10 short stories during the same period. Moreover, a case study approach is applied using an in-depth, unstructured interview via electronic social media. The interviews are held with two immigrant families who migrated due to climate change. The general findings reveal that the UNHCR rely on governance standards to carry out its roles and manage climate change crises. It also shows that these standards are crucial and clear in the interventions of participation, responsibility, transparency and justice. The findings also clarifies that by applying these practices, the UNHCR succeeds in removing physical risks and achieving spatial protection for environmental migrants by providing legal protection, as well as some cash aid, and improving the capabilities of those affected to protect their new environments. Social security is achieved by providing water supplies, medicines, and some infrastructure services such as; lighting, heating, personal hygiene tools, cooking stoves, solar lamps, in addition to providing various aspects of health and educational services, and training, qualification courses to participate in the labor market.

Key words: Global Governance, Environmental Migration, Social Security, Climate Change.